شرح المقدمة الآجرومية

في أصول علم العربية

للطلاب والمبتدئين

شرحها

الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري

المتوفى ٩٠٥ هـ

تحقيق

محمود نصار





شرح المقدمة الآجرومية

في أصول علم العربية

للطلاب والمبتدئين

Title: The explanation of the ʾĀjurrūmiyah

(A book in Syntax)

Author: Aš-Šayḫ Ḫālid Al-ʾAzhari

Editor: Maḥmūd Naṣṣār

Publisher: Dar Al-kotob Al-Ilmiyah

Pages: 128

Year: 2005

Printed in: Lebanon

Edition: 1st

الكتاب: شرح الآجرومية في أصول علم العربية

المؤلف: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري

المحقق: محمود نصار

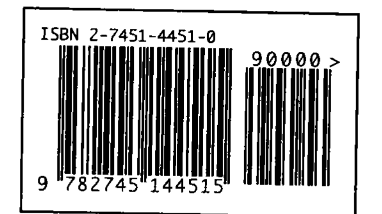
الناشر: دار الكتب العلميـــة ـ بيروت

عدد الصفحات: 128

سنة الطباعة: 2005 م

بلد الطباعة: لبنـــان

الطبعة: الأولى


ISBN 2-7451-4451-0

منشورات محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية بيروت لبنان

الطبعة الأولى
٢٠٠٥ م. ١٤٢٦ هـ

منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

Mohamad Ali Baydoun Publications Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

الإدارة : رمل الظريف، شـارع البحتري، بنايـة ملكارت
Ramel Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg., 1st Floor
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ (١ ٩٦١)

فـرع عرمـون، القبــة، مبـنى دار الكتب العلميـة
Aramoun Branch - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
هاتف: ١٢ / ١١ / ٨٠٤٨١٠ ٥ ٩٦١+ ص.ب: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان
فاكس: ٨٠٤٨١٣ ٥ ٩٦١+ رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧

http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين

وبعد:

فإن النحو في الكلام كالملح في الطعام.

كان ولا يزال هذا العلم المقوم للسان المسلم وهو يستمد معينه من كلمات الله عز وجل وسنة رسول الله ﷺ ، وكلام شعراء العرب، وأقوال العرب الخلص، والآجرومية ذائعة الصيت، ومنتشرة بين طلاب العلم وأساتذة النحو، ولها شروح عديدة. والشيخ خالد الأزهري له جهود طيبة في علم النحو مذكورة ومشكورة. يشهد بذلك عامة قراء كتب النحو من العلماء والباحثين والطلاب.

والباحث يقدم الشكر لله عز وجل بأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

وأقدمه لطلاب العلم في مكتبة المصطفى الكائنة في ١٧ش وحدة الدمرداش خلف مستشفى الدمرداش بالعباسية.

ويقدم للقائمين عليها والراعين لها جزيل الشكر.

فـــرحمة الله تعالى على سيدنا الشيخ حامد إبراهيم أحمد الدروي، اللهم اجعـــل هـــذا العمـــل في ميـــزان الأســـاتذة الفضلاء أبناءه المهندس محمد حسام الدين حامد إبراهيم أحمد وأخيه الأستاذ محمد حمدي حامد إبراهيم.

جزاهما الله عني وعن كل باحث في مكتبة والدهما سيدنا الشيخ حامد كل خير ومتعهما الله بالصحة والعافية.

المحقق

(محمود نصار)

محمود بن محمد محمود حسن نصار

ترجمة
الشيخ خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر
ابن محمد بن أحمد الأزهري
الشافعي النحوي يُعرف بالوقاد

مولده: ولد سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة -على وجه التقريب- بجرجا من صعيد مصر وانتقل وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، ثم حفظ القرآن الكريم، وأُدخل الأزهر.

وقرأ على جماعة من الأعيان منهم:

١ - محمد بن عبد المنعم الجوجري [المتوفى سنة ٨٨٩ هـ].

٢ - أحمد بن محمد الشُّمني [المتوفى ٨٧٢ هـ].

٣ - عبد الرحيم بن إبراهيم الإبناسي [المتوفى سنة ٨٩١ هـ].

٤ - علي بن عبد الله السنهوري [المتوفى سنة ٨٨٩ هـ].

٥ - يعيش المغربيّ [المتوفى سنة ٨٦٤ هـ].

٦ - يحيى بن محمد المناويّ [المتوفى سنة ٨٧١ هـ].

٧ - محمد بن عبد الرحمن السخاويّ [المتوفى سنة ٨٨٩ هـ].

تلاميذه

لما كان الشيخ خالد الأزهري ذا باع طويل في العلم، وذا عقل رصين في الفكر النحوي أمّه العديد من الطلاب منهم:

١- أحمد بن محمد القسطلاني المتوفى سنة ٩٢٣ هـ صاحب إرشاد الساري بشرح صحيح البخاريّ.

٢- محمد بن هلال النحويّ [المتوفى سنة ٩٢٣ هـ].

ثناء العلماء عليه:

١- قال عنه السخاوي في الضوء اللامع (٣/١٧١): برع في العربية، واقرأ الطلبة، وشرح الآجرومية، وكتب على التوضيح لابن هشام، وهو إنسان خير.

٢- وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب (٨/٢٦) عنه «النحوي. اشتغل بالعلم على كبر، أكب على الطلب، وبرع وأشغل الناس، وصنف شرحاً كاملاً على التوضيح ما صنف مثله، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه، ووضوحها».

٣- وقال الغزي في الكواكب السائرة صـ ١٨٨ «اشتغل، وبرع، وانتفعت به الطلبة، وكثر نفع الطلبة» ثم قال «وكثر النفع بتصانيفه لوضوحها».

مؤلفات الشيخ خالد الأزهري

١- التصريح بمضمون التوضيح طبع بمكتبة عيسى البابي الحلبي، وحققه الدكتور عبد الفتاح بحيرى إبراهيم طبع في الزهراء للإعلام العربي طبعة أولى ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

٢- شرح الآجرومية وهو شرحنا هذا والآجرومية متن في النحو مختصر، ومشهور تأليف العلامة محمد بن داود الصنهاجي المغربي.

٣- شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية وهو مطبوع.

والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني الإمام المشهور أبو بكر توفي سنة ٤٧١ هـ.

٤- تمرين الطلاب إلى قواعد الإعراب وطبع في مكتبة مصطفى البابي الحلبي وحققته ويطبع مع كتاب إرشاد السالك إلى شرح ألفية ابن مالك لابن الجوزية بدار الكتب العلمية ببيروت.

٥- مُوصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، وقد طُبع الأصل، كما طبع شرحه مراراً، وطبع هذا الشرح بهامش كتاب تمرين الطلاب في صناعة الإعراب.

٦- الألغاز النحوية.

٧- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية في التجويد.

٨- الزبدة في شرح البردة.

٩- تفسير آية ﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ ﴾ [الواقعة: ٧٥].

١٠- القول السامي على كلام مثلا عبد الرحمن الجامي في النحو.

وفاته:

١ - قال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب (٨/٢٦): توفي ببركة الحاج خارج القاهرة راجعاً من الحج.

٢ - وقال نجم الدين الغزي في «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» (١/١٨٨).

كانت وفاته في الرابع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة بعد أن حج، ووصل إلى بركة الحاج خارج القاهرة.

وكان صحبة الركب الأوّل، وحصل له محنة من العرب رحمه الله تعالى.

مصادر ترجمة الشيخ خالد الأزهري:

١- الضوء اللامع للسخاوي ٣/١٧١.

٢- الأعلام ٢/٢٩٧.

٣- الكواكب السائرة ١/٨٨.

٤- روضات الجنان ٢٧٠.

٥- كشف الظنون ١٢٤، ١٥٤، ٤٨٣، ٩٥٢.

٦- إيضاح المكنون ١/١٨٨، ٢٩٣، ٢/٢٢٩، ٥٤٣.

٧- معجم المؤلفين ٤/٩٦.

٨- شذرات الذهب ٨/٢٦.

٩- بدائع الزهور ٢/٣٩.

١٠- ديوان الإسلام لابن الغزي ٢/٢٠٧ رقم ٨٣٢.

ترجمة العلامة الصنهاجي

الاسم والكنية واللقب: محمد بن محمد بن داود، أبو عبد الله النحوي.

شهرته: بابن آجروم، ضبطها: بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة ومعناه بلغة البربر «الفقير الصوفي» صاحب المقدمة الآجرومية

ثناء العلماء عليه:

١- وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة، والصّلاح ويشهد بصلاحه عموم، نفع المبتدئين بمقدمته.

٢- وقال السيوطي في بغية الوعاة (١/٢٣٨) ترجمة رقم ١٤٣٤ «استفدنا من مقدّمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم وقال: الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون فتفطن».

٣- وذكر الرّاعي أنه ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة.

٤- ثم قال السيوطي: ثم رأيت بخط ابن مكتوم في تذكرته فقال:

محمد بن محمد الصنهاجي أبو عبد الله من أهل فاس، يعرف بأكروم، نحوي، مقرئ.

وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع وله مصنفان وأراجيز في القراءات وغيرها وهو مقيم بفاس، يفيد أهلها من معلوماته المذكورة.

والغالب عليه معرفة النحو والقراءات، وهو إلى الآن حيّ وذلك في سنة تسع عشرة وسبعمائة انتهى.

مولده ووفاته

قال السيوطي في بغية الوعاة (١/٢٣٩): قال الحلاوي في شرحه للآجرومية:

وكان مولد مؤلف الآجرومية عام اثنتين وسبعين وستمائة، وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في شهر صفر الخير.

ودفن داخل باب الجديد بمدينة فاس ببلاد المغرب، انتهى.

مصادر ترجمة العلامة الصنهاجي

صاحب المتن

١- طبقات الحفاظ (٣٥٤).

٢- شذرات الذهب (٢/٣٨٦).

٣- المعين (١٢٥٩).

٤- معجم المؤلفين (١٢/٢٠١).

٥- الأعلام (٧/١٤٥).

٦- العبر (٢/٢٦٥).

٧- ديوان الإسلام للغزي (١/١٦٣ ت ٢٦٢).

٨- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي (١٢٤).

٩- تذكرة الحفاظ (٣/٨٦٤).

١٠- معجم طبقات الحفاظ (١٧١).

١١- النجوم الزاهرة (٣/٣١٣).

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول[١] العبد[٢] الفقير[٣] إلى مولاه الغني[٤] خالد[٥] بن عبد الله[٦] بن أبي بكر[٧] الأزهري[٨] عامله الله[٩] بلطفه[١٠] الخفي[١١]، وأجراه[١٢] على عوائد[١٣] بره[١٤] الحفي[١٥]:

---

(١) "يقول" فعل مضارع.

(٢) "العبد" فاعل يقول، والمراد به هنا الإنسان حراً كان أو رقيقاً؛ لأنه مملوك لبارئه. وهو مأخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع.

(٣) "الفقير" صفة لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة إن كان صفة مشبهة، أو كثير الفقر إن كان صيغة مبالغة.

(٤) "إلى مولاه" أي سيده وناصره. "الغني" يحتمل أن يكون جر صفة لمولاه، وهو الظاهر، أي الذي يحتاج إلى غيره، بل كل ما سواه محتاج إليه

(٥) "خالد" بدل من العبد، أو عطف بيان عليه. فإن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، وأعربت هي بدلاً أو عطف بيان عليه.

(٦) "بن عبد الله" بدل أو عطف بيان من خالد.

(٧) "أبي بكر" بالجر على أنه تابع لعبد الله على أنه بدل منه، أو عطف بيان عليه.

(٨) "الأزهري" بالرفع صفة خالد.

(٩) "عامله الله" أي قابله، وجازاه. هذه الجملة المراد منها إنشاء الدعاء على نفسه.

(١٠) "بلطفه" اللطف: التوفيق.

(١١) "الخفي" أي الظاهر. فهو من باب أسماء الأضداد.

(١٢) "أجراه" المراد بالإجراء الدوام، والاستمرار لا الحركة المخصوصة.

(١٣) "عوائده" جمع عائدة اسم فاعل عاد. والإضافة من إضافة الصفة للموصوف. والمعنى: اللهم أدم عليه مرات برك العائد.

(١٤) "بره" البر: اسم جامع لكل الخير.

(١٥) "الحفي" بالحاء المهملة بعدها فاء، وهو البالغ في الإكرام، والكثير الواسع.

(الحمد)[1] لله، رافع[2] مقام [3] المنتصبين[4] لنفع[5] العبيد[6]، الخافضين[7] جناحهم[8]، للمستفيد[9]، الجازمين[10] بأن تسهيل[11] النحو[12] إلى العلوم[13] من الله من غير شك[14]، ولا ترديد[15].

والصلاة[16] والسلام[17] على سيدنا[18] محمد[19]، المعرب[20]

---

(١) (الحمد) مبتدأ، وخبره الجار والمجرور، المتعلق بمحذوف تقديره كائن، أو استقر "والحمد" هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهراً أو باطناً.

(٢) رافع: بدلٌ من اسم الجلالة لأنه نكرة.

(٣) "مقام" بالجر، ولا يصح نصبه لأنه -أي لفظ رافع- ليس فيه أل.

(٤) "المنتصبين" مضاف إليه، أي المتصدرين.

(٥) "لنفع" أي إيصال الخير إليهم.

(٦) "العبيد" أحد جموع العبد الأحد عشر المعلومة.

(٧) "الخافضين" أي الملينين.

(٨) "جناحهم" جانبهم

(٩) "للمستفيد" طالب الفائدة، التي هي لغة: "ما استفيد من علم أو مال". واصطلاحا: ما يترتب على الفعل من المصلحة، من حيث هو كذلك، سواء لم يكن ما لأجله الإقدام على الفعل "أو كان ما لأجله الإقدام على الفعل".

(١٠) "الجازمين" أي القاطعين بيقينهم.

(١١) "بأن تسهيل" أي تيسير.

(١٢) "النحو" هو بالمعنى اللغوي، أي الجهة والطرق.

(١٣) "إلى العلوم" جار ومجرور متعلق بالنحو.

(١٤) "من غير شك" أي من غير تردد. لأن الشك هو: "التردد بين أمرين لا مزية لأحدهما على الآخر".

(١٥) "ولا ترديد" عطف الترديد على الشك عطف تفسير.

(١٦) "والصلاة .. الخ" جملة خبرية لفظاً، قصد بها إنشاء الدعاء بالصلاة أي الرحمة عليه.

(١٧) "والسلام" أي السلامة من النقائص.

(١٨) "على سيدنا" الضمير للعقلاء فغيرهم أولى، أو للجميع، وهو أنسب.

(١٩) "محمد" بدل من سيدنا، أو عطف بيان عليه، لا صفة، لأنه علم، والعلم لا ينعت، ولا ينعت به لجموده.

(٢٠) "المعرب" من الإعراب بالمعنى اللغوي، وهو الإنابة، والإظهار أي المبين.

باللسان[١] الفصيح[٢]، عما في ضميره[٣] من غرابة[٤]، ولا تنافر[٥]، ولا تعقيد[٦].

وعلى آله، وأصحابه[٧] أولي[٨] الفصاحة[٩]، والبلاغة[١٠]، والتجريد[١١].

وبعد:

«وبعد[١٢]» فهذا[١٣] شرح[١٤] لطيف[١٥] لألفاظ[١٦] الآجرومية[١٧].

---

(١) "باللسان" يحتمل أن يراد به اللفظ، ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة.

(٢) "الفصيح" الخالص من اللكنة، والعجز عن النطق.

(٣) "عما في ضميره" أي عن كل شيء في ضميره. والمراد به السِّرُّ.

(٤) "الغرابة" كون الكلمة وحشية، غير ظاهرة المعنى، والتنافر، ولا مألوفة الاستعمال.

(٥) "ولا تنافر" هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان، والتنافر، إما في الحروف، وإما في الكلمات.

(٦) "ولا تعقيد" هو كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة.

(٧) "وأصحابه" وهو اسم جمع صحْب بالإسكان.

(٨) "أولي" بمعنى أصحاب، مجرورة بالياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو نعت للآل والأصحاب.

(٩) "الفصاحة" الإبانة والظهور. [التعريفات (صـ ١٤٦)].

(١٠) "البلاغة" ملكة تقتدر بها على تأليف كلام بليغ. [التعريفات (صـ ١٣٩)].

(١١) "والتجريد" أي الذين تجردوا عن النقائض.

ملحوظة: الخطبة مشتملة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال.

(١٢) الواو فيها نائبة عن أما.

(١٣) "فهذا" أي الحاضر في الذهن من الألفاظ والمشار إليه -على الراجح- هو الألفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعاني.

(١٤) "شرح" أي ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً باعتبار دلالتها على معان مخصوصة.

(١٥) "لطيف" أي قصير.

(١٦) "الألفاظ" الجار والمجرور متعلق بشرح.

(١٧) "الآجرومية" نسبة إلى مؤلفها ابن آجروم. على القاعدة التي هذا إذا نسب إلي

في أصول علم العربية ينتفع به المبتدئ[١] -إن شاء الله تعالى[٢]- ولا يحتاج إليه المنتهي، عملته[٣] للصغار في الفن[٤]، والأطفال[٥].

لا للممارسين[٦] للعلم[٧]، من فحول الرجال[٨].

حملني عليه[٩] شيخ الوقت[١٠]، والطريقة[١١]، ومعدن[١٢] السُّلوك[١٣]

=

المركب الإضافي المبدوء بابن أو أب يحذف صدره.

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة، ثم راء مشددة مضمومة، فواو- معناه بلسان البربر، الفقير الصوفي، وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة. وهي قبيلة بالمغرب نسب إليها، وكان من أهل فاس.

(١) "ينتفع به المبتدئ" اقتصر عليه، لأن نفعه به أتم، وإلا فهو نافع لغيره أيضاً. ولذا قال:

"ولا يحتاج إليه المنتهي"، ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي، ويحتمل أنه اقتصر على المبتدي تواضعاً وهضماً.

(٢) "إن شاء الله تعالى" أتي بها تبركاً وامتثالاً.

"شاء" فعل ماض، و "الله" فاعل، ومفعوله محذوف أي ذلك، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه ما قبله.

(٣) "عملته" ألفته.

(٤) "الفن" الألف واللام فيها للعهد، أي الفن المعهود ذهناً، وهو النحو.

(٥) "الأطفال" عطف مرادف.

(٦) "الممارسين" أي المستمرين على الاشتغال به.

(٧) أل في "العلم" للعهد، وهو النحو

(٨) "من فحول الرجال" أي الرجال الذين هم كالفحول، جمع فحل، وهو ذكر الإبل. إذا كان كريماً في ضرابه، أي مثلهم في الهمة.

(٩) "حملني عليه" أي أمرني بتأليفه، وأعانني عليه بحاله.

(١٠) "شيخ الوقت" أي أهل الوقت، أو الشيخ في الوقت. أو شبه الوقت بتلميذ على سبيل الاستعارة المكنية، وإثبات شيخ تخيل.

(١١) "والطريقة" أي وشيخ أهل الطريقة، وهم السادة الصوفية.

(١٢) "ومعدن" بفتح الميم، وإسكان العين، وكسر الدال على المشهور.

(١٣) "السُّلوك" العمل بالطريقة، الموصلة إلى الله تعالى.

والحقيقة[١] سيدي ومولاي[٢] العارف[٣] بربه[٤] العلي، الشيخ عباس الأزهري، نفعني الله تعالى[٥] ببركاته[٦]، وأعاد[٧] عليَّ[٨]، وعلى المسلمين من صالح دعواته[٩]، وإنه[١٠] على ما يشاء قدير[١١]. وبالإجابة جدير[١٢].

---

(١) و "الحقيقة" هي الشيء الثابت قطعاً ويقيناً [التعريفات صـ ٨٠].
(٢) "سيدي ومولاي" لفظان مترادفان، بمعنى المرتفع قدره.
(٣) "العارف" المراد بها ملاحظة ذاته، وصفاته في كل أفعاله.
(٤)"بربه" أي مالكه العلي أي المرتفع.
(٥) "نفعني الله تعالى" جملة خبرية لفظاً إنشائية. المعنى: اللهم انفعني ببركاته.
(٦)"ببركاته" البركة في اللغة الزيادة والنماء. والمراد بها هنا: علومه، ومعارفه.
(٧)"أعاد" أي أفاض. والمراد أوجد مرة بعد أخرى.
(٨)"علي" قدم نفسه لخبر "ابدأ بنفسك".
(٩)"من صالح دعواته" من إضافة الصفة للموصوف، أي دعواته الصالحة.
أي التي يحصل منها خير الدنيا والآخرة.
(١٠) "إنه" يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل.
(١١) "على ما يشاء قدير" المشيئة والإرادة بمعنى واحد، وهي صفة أزلية متعلقة في الأزل بتخصيص الحوادث بأوقات حدوثها، والقدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال أي في المستقبل.
(١٢) "جدير" أي حقيق.

تعريف الكلام

الكلام: هو اللفظ المركب، المفيد بالوضع وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جر لمعنى، فالاسم يعرف: بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام وحروف الخفض وهيَ: مِنْ وإلى وعن و علَى وفي ورُبّ والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي ثلاثة: الواو والباء والتاء والفِعْلُ يُعْرَفُ بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل.

«الكلام» في اصطلاح النحويين[١].

«اللفظ[٢]» أي الصوت[٣] المشتمل[٤] على بعض الحروف الهجائية [٥].

التي أولها الألف[٦]، وآخرها الياء.

«المركب[٧]» ما تركب من كلمتين[٨] فصاعداً[٩].

«المفيد»[١٠] بالإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلم[١١] عليها[١٢]، بحيث[١٣] لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر[١٤]. «بالوضع[١٥]»

---

(١) اصطلاح النحويين، الاصطلاح لغة: مطلق الاتفاق. واصطلاحاً: اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق، انصرف إليه. وقوله: الكلام على حذف مضاف تقديره. تفسير الكلام قال ابن مالك في الخلاصة، ولا تجز حالاً من المضاف له.

(٢) هو اللفظ: أي الكلام مقصور على اللفظ، ومنحصر فيه.

(٣) أي الصوت: هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم، أو لم يعتمد عليه.

(٤) المشتمل: أي المحتوي على بعض الحروف.

(٥) الهجائية: نسبة إلى الهجاء، وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها. بذكر أسماء تلك الحروف.

(٦) التي أولها الألف: هو علي حذف مضاف في الأول، أي أول أسمائها الألف.

(٧) المركب حقيقة أو حكماً.

(٨) من كلمتين، أي ما تركب من كلمتين أو أكثر.

(٩) فصاعداً: أي ذهب المركب صاعداً.

(١٠) المفيد: مطلقاً واصطلاحاً: المفيد بسبب الإسناد.

(١١) سكوت المتكلم وقيل: سكوت السامع، وقيل هما.

(١٢) عليها: أي على الكلام المفيد لها.

(١٣) بحيث أي بشرط أن لا يصير.

(١٤) منتظر لشيء آخر، أي انتظارا تاماً بعد فهم المعنى.

(١٥) "بالوضع" متعلق بالمفيد فهو قيد له.

العربي[1]، وهو جعل اللفظ[2] دليلاً على المعنى، بأن يكون من الأوضاع العربية. كما[3] قال بعضهم، وقال جمهور الشارحين: المراد «بالوضع» هنا القصد. وهو أن يقصد المتكلم: إفادة السامع[4]، وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل[5] هي وضعية أم عقلية؟

والأصح الثاني[6]. فإن من عرف مسمى زيد مثلاً، وعرف مسمى قائم[7]، وسمع زيد قائم. بإعرابه المخصوص[8] فهم بالضرورة[9] معنى هذا الكلام، وهذا الحد[10] لجماعة منهم الجزولي[11]وحاصله يرجع إلى اعتبار أمور أربعة[12]:- أ- اللفظ. ب - والتركيب.

---

(١) "العربي" خرج الأعجمي.

(٢) وهو جعل اللفظ، أي الوضع بقطع النظر عن صفته أعني العربي.

(٣) "كما" الكاف للتشبيه.

(٤) "إفادة السامع" أي المخاطب، أي إفهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم.

(٥) "هل" هنا بمعنى الهمزة. أي أهي وضعية.

(٦) "والأصح الثاني" هذا خلاف المختار، والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع لشخص فهي عقلية جزما.

(٧) "قائم" أي مثلاً.

(٨) "بإعرابه المخصوص" أي وسمع لفظ زيد قائم معرباً بإعرابه المخصوص.

(٩) "فهم بالضرورة" أي عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلى نظر وفكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع.

(١٠) "الحد" أي تعريف الكلام بما ذكره المتن.

(١١) "**الجزولي**" إمام النحو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز. البربري، المراكشي تخرج به أئمة، وكان إماماً لا يجارى، توفي بأزمور من عمل مراكش سنة ٦٠٧ هـ.

انظر:إنباه الرواة ٣٧٨/٢، شذرات الذهب ٢٦/٥، بغية الوعاة ٢٣٦/٢، وفيات الأعيان ٤٨٨/٣ - ٤٩١، تاريخ ابن الوردي ١٣٢/٢، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٩٧) رقم (٢٥٧).

(١٢) زاد ابن مالك في التسهيل خامساً، وهو لذاته حيث كان الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته لإخراج صلة الموصول.

جـ - والإفادة.

د - والوضع.

مثال اجتماعهما: زيد قائم[1]. أنه لفظ، لأنه صوت مشتمل على الزاي والياء، والهمزة، والميم. وهي بعض حروف ألف، با، تا، ثا. إلى آخرها[2]، فيصدق[3] على زيد قائم. أنه مركب، لأنه تركب من كلمتين[4]: الأولى: زيد. والثانية: قائم، ويصدق على زيد قائم أنه مفيد، لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع[5]، لكون السامع كان يجهل قيام زيد، ويصدق على زيد قائم أنه مقصود[6]، لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ المخاطب، فيخرج بقوله: «اللفظ» الإشارة والكتابة، النصب، والعقد. وتسمى الدوال الأربعة. ونحوها ويخرج بقوله: «المركب» المفردات، كزيد وعمرو، والأعداد المسرودة[7] نحو واحد، اثنان... إلى آخرها، وقيل: لا حاجة إلى ذكر التركيب، للاستغناء عنه بالمفيد، إذ المفيد الفائدة المذكورة، لا يكون إلا مركباً يخرج بقوله: «المفيد» غير المفيد.

١ - كالمركب الإضافي. كعبد الله.

٢ - و المزجي: كبعلبك.

(١) "مثال اجتماعهما زيد قائم" مبتدأ وخبر، أي مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح، لأن المراد من الاجتماع وجود جميعها. وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم. ويجاب عنه بأنه على حذف الأول أي مثال ذي اجتماعها أي الكلام الذي اجتمعت فيه أو في الثاني أي مثال اجتماعها في زيد قائم.

(٢) "إلى آخرها" متعلق بمحذوف، أي وانته في العدد إلى آخرها.

(٣)"فيصدق" المراد بالصدق هنا الإخبار.

(٤) "من كلمتين" أي ملفوظتين فلا يرد أن في قائم ضميراً مستتراً.

(٥) "لم تكن عند السامع" مبني على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة.

(٦) "ويصدق على زيد قائم أنه مقصود" أي كما يصدق عليه أنه وضع عربي وإنما اقتصر على ما ذكر لأن مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف.

(٧) "المسرودة: أي الخالية عن الإسناد بخلاف الأعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فإنه كلام.

٣ - والتقييدي: كالحيوان الناطق. ٤ - والإسنادي المتوقف على غيره نحو: إن قام زيد. ٥ - والمعلوم للمخاطب(١) نحو: السماء فوقنا.

٦- والمجعول علماً(٢) نحو: برق نحره ونحو ذلك(٣).

ويخرج بقوله «بالوضع» على التفسير الأوّل ما ليس بعربي كالأعجمي، والمفيد بالعقل كإفادة(٤) حياة المتكلم من وراء جدار، ويخرج على التفسير الثاني(٥): كلام النائم، ومن زال عقله، ومن جرى على لسانه(٦) ما لا يقصده، ومحاكاة الطيور(٧)، وما أشبه ذلك(٨).

ولما كان(٩)كل مركب لابد له(١٠) من أجزاء يتركب منها. احتاج(١١) إلى ذكر أجزاء الكلام معبراً(١٢) عنها(١٣) بالأقسام مجازاً(١٤)، كما فعله

---

(١) "المعلوم للمخاطب" قد عرفت ضعفه. فالراجح دخوله في الكلام النحوي.

(٢) "والمجعول علماً" أي والإسناد المجعول علماً إنما قيده بجعله علماً؛ لأنه إذا لم يكن علماً كان كلاماً.

(٣) "ونحو ذلك" لا طائل تحته فالأولى حذفه.

(٤) "والمفيد بالعقل كإفادة" أي المفيد بواسطة العقل فقط كذي إفادة حياة...

(٥) "ويخرج على التفسير الثاني" تقدم ضعفه.

(٦) "على لسانه" أي منه.

(٧) "ومحاكاة بعض الطيور" أي محاكاة بعض الطيور الألفاظ التي علمها الغير إياها.

(٨) "وما أشبه ذلك" أي أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أي وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصوداً في نفسه كجملة الصلة.

(٩) "ولما كان" دخول على كلام المتن.

(١٠) "لابد له" أي لا فرار من "أجزائه" أي اثنين فأكثر.

(١١) "احتاج: جواب لما إن كانت حرفاً وعاملها إن كانت ظرفاً بمعنى حين أو إذا على الخلاف.

(١٢) "معبراً" حال من فاعل احتاج.

(١٣)"عنها" أي عن الأجزاء.

(١٤) "مجازاً" حال من الأقسام، أي حال كون الأقسام متجوزاً بها عن معناها الحقيقي، وهو الجزئيات.

الزجاجي[١] في «جمله».

فقال[٢]: "وأقسامه" أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها[٣] لا من جميعها،«ثلاثة» لا رابع لها بالإجماع، والالتفات لمن زاد رابعاً[٤]، وسماه خالِفة[٥]. عنى بذلك اسم الفعل نحو: صه. فإنه خلف عن اسكت، وهذه الثلاثة:"اسم"[٦] وهو ثلاثة أقسام[٧]: أ - مضمر نحو: أنا

---

(١) "الزجاجي" شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، البغدادي النحوي. صاحب "الجمل" والتصانيف، وتلميذ العلامة أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزِّجاج. يقال: أخرج من دمشق لتشيعه، وكان حسن السمت، مليح العلامة، قال الكتاني: مات الزجاجي بطبرية في رمضان سنة أربعين وثلاث مائة، ينظر:
سير أعلام النبلاء (١٥/٤٧٥/ رقم / ٢٦٨)، نزهة الألباب (٢١١)، الأنساب (٦: ٢٥٦). إنباه الرواة (٢/١٦٠، ١٦١). وفيات الأعيان (٣/١٣٦)، مرآة الجنان، (٢/٣٣٢). النجوم الزاهرة (٣/٣٠٢). شذرات الذهب (٢/٣٥٧).

(٢) "فقال" عطف على معبراً بتأويله بالفعل أي عبر فقال قال في الخلاصة.
واعطفْ عَلَى اسْمٍ شبْه فِعْل فِعْلاً وعَكْساً اسْتعمل تَجِدْهُ سَهْلا

(٣) "أي أجزاء الكلام من جهة تَركيبه من مجموعها" أي جملتها لا من جميعها وكلها أشار بهذا إلى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة أجزاء، وهو أن يقال إن أجزاء الشيء لا يوجد بدونها، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف.

(٤) "لمن زاد" أي لزيادة من زاد ... الخ فهو على حذف مضاف، وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين.
الأول: أنه بعد انعقاد الإجماع على أنه لا رابع، وخرق الاجتماع ممتنع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه ويمتنع خرقه، ووقع لبعض العلماء تردد فيه .

(٥) "خالِفة" بكسر اللام من الخلافة أي سماه خليفة لا من المخالفة.

(٦) "اسمٌ" أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الإخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقدير أولها اسم ... إلخ. وهذا بالنظر لما أعربه الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله، وهذه الثلاثة أما بقطع النظر عنه، وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل.

(٧) "وهو ثلاثة أقسام" تقسيمه إلى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه في الفعل، والحرف =

ب - ومظهر كزيد.　　　　　جـ - ومبهم نحو: هذا[١].

«وفعل»[٢] وهو ثلاثة أقسام أيضاً: ماض:كضرب، ومضارع: كيضرب، وأمر: كاضرب.

وهو[٣] على ثلاثة أقسام أيضاً.

أ - حرف مشترك بين الأسماء والأفعال نحو: هل، وبل.

=

من تقسيم كل ثلاثة أقسام وإلا فالاسم قسمان فقط لأن المبهم من المظهر.

(١) "نحو هذا" أي والذي، وليس المبهم غير اسم الإشارة والموصول.

(٢) "وفعل" قال الزجاجي في الإيضاح في علل النحو صـ ٥٣ وحده بعض النحويين الفعل بأن قال: "هو ما كان" صفة غير موصوف، نحو قولك: رجل يقوم، فيقوم صفة الرجل، ولا يجوز، أن تصف يقوم بشيء قيل له: فإن الظروف قد تكون صفات للأسماء، ولا توصف هي فقال: الظروف الواقعة مواقع الأفعال، فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها، وليس ما قاله بشيء، لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا: مكاناً طيباً، ومكاناً حسناً، وجلسنا مجلساً واسعاً وما أشبه ذلك.

الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال.

وقال الوراق في (علل النحو صـ ١٨٦ بتحقيقي) ".... وأما النوع الثاني فلقب بالفعل وذلك أن قولك: ضرب، يدل على الضرب، والزمان، والضرب هو فعل في الحقيقة فلما كان ضرب يدل على لقب بما دلّ عليه الفعل.

انظر: الكتاب لسيبويه (١٢/١) باب: علم ما الكلم من العربية، الأصول لابن السراج (٣٠٨/١).

(٣) قال الأزهري في تهذيب اللغة (١٢/٥): كل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف وإن كان بناؤها بحرف، وفوق ذلك مثل:حتى، وهل، وبل، ولعل وفي لسان العرب لابن منظور (٨٣٧/٢)، والنحاة يسمون الحروف التي هي قسم من أقسام الكلمة في أدوات الربط لأن الكلمة إما أن تدل على ذات، وإما أن تدل على معنى مجرد، أي: حدث، وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها. ينظر: النحو الوافي (٦٦/١) مسألة (٥)، أسرار العربية لابن الأنباري صـ ٤.

ب - وحرف مختص بالأسماء نحو: في.

جـ - وحرف مختص بالأفعال نحو: لم. واحترز بقوله:

جاء لمعنى[١] من حروف التهجي، إذا كانت أجزاء كلمة كزاي زيد، ويائه وداله لا مطلقاً، لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك كانت أسماءً لمعان، فجيم مثلاً اسم جه، والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الاسم[٢] نحو: كتبت جيماً، وهذه الجيم أحسن من جيمك. وكذا الباقي.

وإذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف.

«فالاسم»[٣] المتقدم في التقسيم، «يعرف من قسيميه: الفعل والحرف.

---

(١) قال سيبويه: " ... وأما ما جاء لمعنى، وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، و واو القسم، ولام الإضافة ونحوها. الكتاب (١/١٢).
هذا باب: علم ما الكلم من العربية.
الحرف: الأداة التي تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم، والفعل بالفعل كعن وعلى، ونحوهما.

(٢) الاسم ليس إلا رمزاً، أو علامة، أو شارة يراد بها أن تدل على شيء آخر، وأن تعينه وتميزه.
وهذا الشيء الآخر هو المراد من تلك الشارة.
والغرض من اتخاذها، فهو مدلولها ومرماها، أي هو المسمى بها، وهي الاسم الذي يميزه من غيره، ويحدده، فلا يختلط بسواه، ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة، وأن المسمى هو المرموز له، المطلوب إدراكه بالعقل كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف المسمى، فهو مع مسماه كالصورة التي يكتب اسمها إزاءها،فإذا قرئ الاسم أولاً دلّ على الصورة، ومضمونها كاملة،ومثل ما سبق يقال في كل اسم آخر،ومنه يتضح تعريفهم الاسم أحياناً بأنه "ما يدل على مسمى فقط" أي: من غير أن يدل معه على زمن أو شيء آخر. [النحو الوافي (١/٢٦)].
المسألة الثانية: [الكلام على أقسام الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف].

(٣) الاسم ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً، وغير شخص.
فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر، وبلد وعمر وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة" [الأصول لابن السراج (٣/٦)]، وقال المبرد في المقتضب (١/٣) هذا تفسير وجوه العربية

بالخفض»[١] في آخره.

والخفض عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض ككسرة الدال من زيد في نحو: قولك: مررت بزيد، فزيد اسم، ويعرف ذلك بكسر آخره.

"والتنوين" وهو: نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ[٢]، وتفارقه في الخط، استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو: زيد، ورجل، وصه، ومسلمات، وحينئذ، فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها، «ودخول الألف واللام»[٣] عليه في أوله،نحو: الرجل، والغلام. فالرجل والغلام اسمان

=

وإعراب الأسماء والأفعال: أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى نحو: رجل وفرس، وزيد وعمرو وما أشبه ذلك.

(١) بالخفض عبارة كوفية، وبالجر عبارة بصرية.

كل مجرور مخبر عنه في المعنى، ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجر إلا هو، اختص الخفض بالاسم حتى جعله علامة، اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف إذ الغالب أن المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحي وفي الاصطلاح: كلمة دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف إذ دلالته على معنى في غيره.

وقولنا: لم تقترن بزمان وضعاً يخرج الفعل إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة. (حاشية أبي النجا صـ ١٢).

(٢) قال جمال الدين بن هشام رحمه الله في [المغني (٢/٢٣)]: "تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب، المنصرف إعلاماً ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع الصرف، ويسمى تنوين الأمكنية أيضاً، وتنوين الصرف، وذلك كزيد، و رجل ورجال..." ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٦٦٧، شرح الكافية لابن الحاجب ٣/١٠١٠، شرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٢، همع الهوامع ٤/٤٠٥، شرح الوافية ٤٢١، المساعد ٢/٧٧٦، شفاء العليل ٢/٨٨٨، الجنى الداني ١٧٧، الإيضاح شرح المفصل ٢/٢٧٧، الفوائد الضيائية ٢/٣٩٦.

(٣) "ودخول الألف واللام" الأولى دخول أل ليكون جارياً على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها، وظاهره أن كل اسم تدل عليه الألف

=

لدخول الألف واللام عليهما في أولهما، «و» دخول، «حروف الخفض»[(١)] عليه في أوّله أيضاً نحو: «من الرسول» فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه في أوله، وهو «من»، وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع.

اثنتان تلحقان الاسم في آخره وهما: ١ - الخفض. ٢ - والتنوين.

واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما: ٣ - الألف واللام

٤ - وحروف الخفض.

وعكس الترتيب الطبيعي[(٢)] لطول الكلام على حروف الخفض،

=

واللام فيرد عليه الأعلام، وأسماء الإشارة، والضمائر، ويجاب بأن المراد الاسم الصالح للألف واللام يعرف بصحة دخول الألف واللام عليه، وبأن هذه علامات فلا يضر انفكاكها، ثم لا فرق في أل بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب، ومثلها أم في لغة حمير، ولا يرد دخول أل الموصولة على المضارع في قوله: (ما أَنْتَ بالحكمِ التُّرضى حُكُومَتُه) ،لأنه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم: أل فعلت: بمعنى هل فعلت. (حاشية أبي النجا صـــ ١٤٣).

(١) "و" قول "حروف الخفض" نبه بإعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام.
"في أوله" أي على أوله. سواء كان اسماً صريحاً نحو: من الرسول، أو مئولاً نحو: عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولها الذي هو مذكوراً كما مثل أو مقدراً نحو: (واللهِ ماً لَيْلي بَنَامَ صَاحِبه) ،لأن مدخول حرف الجر اسم تقدير أي بليل مقول فيه نام صاحبه.

(٢) "وعكس الترتيب الطبيعي" المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكلم أولاً على ما يدخل في الأول، وآخراً على ما يدخل في الآخر والمصنف -رحمه الله تعالى- خالف هذا فتكلم أولاً على ما يدخل في الآخر، وآخراً على كل ما يدخل في الأول. وعنده طول الكلام على حروف الخفض، لأن عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه.
والمراد بالترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفاً على وجود الأوّل، ويكون الأول علة للثاني كتوقف الابن على الأب وما هنا ليس كذلك [حاشية أبي النجا صـــ ١٤].

وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع إشعارا[١] بأن بعضها في الجملة كالخفض مع التنوين، أو مع الألف واللام، وقد لا يجامع كالألف واللام مع التنوين[٢].

ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال:

«وهي» أي حروف الخفض: «مِنْ» بكسر الميم. ومن معانيها الابتداء[٣]، "وإلى" من معانيها الانتهاء[٤]، ومثالها: سرت من البصرة إلى الكوفة.

---

(١) "إشعارا" فيه أنه لا إشعار للعطف بذلك نعم هو صادق بذلك.

(٢) "كالألف واللام مع التنوين" لأنه يكون للتنكير، وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما كذا التنوين مع الإضافة، لأنه يؤذن بالانفصال، وهي تؤذن بالاتصال، وما أحسن قول بعضهم :

كأن تنوين وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكانيا

[حاشية أبوالنجا: صـــ ١٥]

(٣) نحو: سرت من البصرة إلى الكوفة، قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤/٢٢٤) هذا باب: عدة ما يكون عليه الكلم، "... وأما مِنْ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول: كتبت كتاباً من فلان إلى فلان فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها"، وإلى هذا ذهب المبرد في المقتضب (٤/١٣٦)وعبارته، ".. أما مِنْ فمعناها ابتداء ... فأما ابتداء الغاية فقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان من البصرة".

ينظر: الأصول (١/٤٠٦) ، المعتمد ١/٤٠ الأزهية ٢٢٤، الإتقان ٢/٢٤٧ ارتشاف الضرب ٤/١٧١٨، التبصرة ٢٣٧، لباب الإعراب ٤٣٠، البرهان ١/١٨٤، التسهيل ١٤٤، شرح الكوكب المنير ١/٢٤١، الفوائد الضيائية ٢/٣٢٠، تيسير التحرير ٢/١٠٧، الإيضاح العضدي ٢٥١، الإبهاج ١/٣٤٩، الجنى الداني ٣١٤ الإيضاح شرح المفصل ٢/١٤٢، شرح الكافية للرضي ٤/٢٦٦، معاني الحروف ٩٧.

(٤) قال سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤/٢٣١): هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم. "وأما إلى فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا، وكذلك حتى ... ولها في الفعل نحو: ليس لإلى، ويقول الرجل: إنما أنا إليك، أي إنما أنت غايتي، ولا

فالبصرة، والكوفة اسمان لدخول حرف الخفض عليهما. وهو من في الأوّل، وإلى في الثاني، "وعن" ومن معانيها المجاوزة[1] نحو:

رميت السهم عن القوس[2] فالقوس اسم لدخول عن عليه.

«وعلى» ومن معانيها الاستعلاء[3] نحو صعدت على الجبل، فالجبل

تكون حتى ههنا فهذا أمر إلى، وأصله، وإن اتسعت، وهي أعم من حتى، تقول قمت إليه، فجعلته منتها له من مكانك، ولا تقول: حتاه"، ويقول المبرد في المقتضب (١٣٩/٤) هذا باب: الإضافية، ... وأما إلى فإنما هي للمنتهى، ألا ترى أنك تقول: ذهبت إلى زيد، وسرت إلى عبد الله، ووكلتك إلى الله.

ينظر: معاني الحروف للرماني (١١٥)،المحصول (٥٣٠/١)، الأصول ٤١١/١ ، الإتقان (١٦١/٢)، الإيضاح في شرح المفصل (١٤٤/٢)، القواعد والفوائد الأصولية (١٤٤)، ارتشاف الضرب (١٧٣٠/٤)، المعتمد (٤٠/١)، الجنى الداني (٣٧٣) تيسير التحرير (١٠٩/٢)، التسهيل (١٤٥)، المعتمد (٤٠/١)، شرح الكافية لابن الحاجب (٩٤٣/٣)، العباب (٩٧٢/٢)، لباب الإعراب (٤٣١)، رصف المباني (٨٠).

(١) المجاوزة" لغة بعد شيء عن شيء، واصطلاحاً: بعد شيء عن المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر لفعل المعدى بها أي الذي قبلها. وتكون حقيقة في الأجسام كرميت السهم عن القوس. ومجازاً في المعاني نحو: أخذت العلم عن زيد. [حاشية أبي النجا صـ ١٥]، وقال الاسفراييني في [لباب الإعراب صـ ٤٤٢]: وعن للبعد والمجاوزة نحو: رميت عن القوس، وهذا الحديث عن فلان"، وينظر: الجنى الداني (٢٦١)، الإيضاح العضدي (٢٥٩)، التسهيل (١٤٦)، رصف المباني (٣٦٧).

(٢) قال سيبويه: أما عَنْ، فلما عدا الشيء، وذلك قولك: أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركاً قد جاوزه ... قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس... لأنه بها قذف سهمه عنها وعداها ... وتقول: أضربت عنه، وتقول: أخذت عنه حديثاً، أي عدا منه إلى حديث" [الكتاب ٢٢٦/٤١، ٢٢٧ هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم.]، وينظر: ارتشاف الضرب (١٧٢٢/٤)، معاني الحروف للرماني (٩٤)، الإيضاح شرح المفصل (١٥٦/٢)، شرح المفصل لابن يعيش (٤٠١/٨)، الفوائد الضيائية (٣٣٢/٢).

(٣) الاستعلاء، العلو: فالسين، والتاء زائدتان، والمعنى: أن من معانيها أن شيئاً علا وتفوق على المجرور بها حقيقة. [حاشية أبي النجا صـ١٥]، قال سيبويه رحمه الله في (الكتاب ٢٣٠/٤، ٢٣١) هذا [باب عدة ما يكون عليه الكلم]: "أما على"

اسم لدخول على عليه.

«وفي» ومن معانيها الظرفية[١] نحو الماء في الكوز، فالكوز: اسم لدخول في عليه.

«ورُبَّ» بضم الراء، ومن معانيها التقليل[٢] نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ

=

فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجبل، وهي على رأسه... وعليه مال أيضاً. وهذا لأنه شيء اعتلاه...)، ينظر: الإيضاح العضدي للفارسي صـ (٢٥٩)، ارتشاف الضرب (١٧٣٤/٤)، التسهيل (١٤٦)، الأزهية (١٩٣)، الفوائد الضيائية (٣٣٢/٢)، شرح الوافية لابن الحاجب (٣٨٤)، لباب الإعراب (٤٤٢)، معاني الحروف للرماني صـ (١٧)، الجنى الداني (٤٤٤).

(١) "الظرفية" هي حلول شيء في شيء، وهي حقيقة في الأجسام، وضابطها أن يكون للظرف احتواء، والمظروف تحيز كما مثل به الشيخ خالد -رحمه الله-، ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء، أو أحدهما مثال ما فقد فيه معاً النجاة في الصدق، ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم في صدر زيد. ومثال عكسه زيد في البرية. [حاشية أبي النجا صـ ١٥]، قال سيبويه- رحمه الله- في [الكتاب (٢٢٦/٤) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم]: ... وأما في" فهيٍ للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك هو في الغُلِ، لأنه جعل إذا أدخله فيه كالوعاء له"، وقال المبرد في [المقتضب (١٣٩/٤) هذا باب الإضافة]:"... وأما "في" فإنما هي للوعاء، نحو: زيد في الدار، واللص في الحبس فهذا أصله"، ينظر: التسهيل (١٤٥)، الأصول (٤١٢/١)، رصف المباني (٣٨٨)، الجنى الداني (٢٢٦)، الفوائد الضيائية (٣٢٣/٢)، لباب الإعراب (٤٣٦)، الإيضاح شرح المفصل (١٤٦/٢)، شرح الكافية لابن الحاجب (٣/ ٩٤٦)، شرح الوافيه لابن الحاجب (٣٨٢).

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب (١١٨/١، ١١٩) حرف الراء. رُبَّ: حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته ...وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه، وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً ثم ذكر نماذج لكل نوع، ينظر: الإيضاح العضدي للفارسي (٢٥١)، الفوائد الضيائية (٣٢٦/٢)، شرح الوافية لابن الحاجب (٣٨٣)، رصف المباني(١٨٨)، الأزهية ٢٥٩، إيضاح شرح المفصل ١٤٩/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٠٠/١.

لقيته، فرجل اسم لدخول رُبَّ عليه.

«والباء» الموحدة.

ومن معانيها التعدية(١) نحو: مررت بالوادي.

فالوادي اسم لدخول الباء عليه.

«والكاف» ومن معانيها التشبيه(٢) نحو: زيد كالبدر، فالبدر اسم لدخول الكاف عليه.

«واللام» ومن معانيها الملك (٣) نحو: المال للخليفة.

---

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب (٩٦/١) حرف الباء. عند ذكر معاني الباء الثاني: التعدية، وتسمى باء النقل أيضاً، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً، وأكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في: ذهبت بزيد، وأذهبته. ومنه: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٧] وقرئ: "أذهب الله نورهم". وهي بمعنى القراءة المشهورة.

(٢) التشبيه هو في اللغة: مصدر شبه الشيء بالشيء إذا جعله شبهه. قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ (النساء: ١٥٧) أي ألقي لهم شبهه على غيره.

وفي الاصطلاح: إلحاق ناقص في الشرف، أو في الخسة بكامل فيها، وقد مثل الشارح -الشيخ خالد- لإلحاق الناقص في الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر.

ومثال إلحاق الناقص في الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار، فإن الحمار في البلادة أكمل من زيد فيها. [حاشية الشيخ أبي النجا: صــ ١٦]، وقال سيبويه: "وكاف الجر التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك أنت كزيد..."، [الكتاب (٢١٧/٤) هذا باب: عدة ما يكون عليه الكلام]، ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦٠، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٣٢، شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٨، لباب الإعراب ٤٤٠، شرح الوافية لابن الحاجب ٣٨٤، شرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٨/٣،

(٣) الملك: بكسر الميم، وإسكان اللام.

وضابطها: أن تقع بين ذاتين، وتكون داخلة على من يملك نحو: المال للخليفة. [حاشية أبي النجا صــ ١٦].

قال سيبويه -رحمه الله- "... ولام الإضافة، ومعناها الملك، واستحقاق الشيء، ألا ترى أنك تقول:

الغلام لك، والعبد لك، فيكون "في" معنى هو عبدك، وهو أخ له، فيصير نحو: هو =

فالخليفة اسم لدخول اللام عليه.

«وحروف القسم» بفتح القاف، والسين المهملة بمعنى اليمين، وحروف القسم من حروف الخفض، ولكن سميت حروف القسم لدخولها على المقسم به.

«وهي» ثلاثة.

«الواو» وتختص بالظاهر نحو: والله[1]. ﴿وَٱلطُّورِ﴾[2].

«والباء» الموحدة[3]، وتدخل على الظاهر نحو: بالله. وعلى المضمر

=

أخوك، فيكون مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم، [الكتاب (٢١٧/٤) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم].

ينظر: التسهيل ١٤٥، ارتشاف الضرب ١٧٠٧/٤، الجنى الدانى١٤٣، لباب الإعراب ٤٣٥، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٨، خزانة الأدب ٢١٧/٩، ٥٣٠، ٥٣١.

(١) قال سيبويه في [الكتاب (٢١٧/٤) هذا باب: عدة ما عليه الكلم]: "... والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل".

وقال المبرد في المقتضب (١٧٨/١):

"... ومنها واو القسم التي تكون بدلاً من الباء، لأنك إذا قلت: بالله لأفعلن فمعناه: أحلف بالله، فإذا قلت: والله لأفعلن فذلك معناه لأن مخرج الباء، والواو من الشفة.

ينظر: - الإيضاح العضدي للفارسي ٢٥٥، الجنى الداني ١٨٥، لباب الإعراب ٤٣٤ الإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٨، ارتشاف الضرب ١٧١٧/٤، شرح الوافية لابن الحاجب ٣٨٣، مغني اللبيب ٣٠/٢.

(٢) سورة الطور آية (١).

(٣) قال سيبويه -رحمه الله- هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به، وسقوطها [الكتاب (٤٩٦/٤)]: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها: الواو، ثم الباء، ويدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ (الأنبياء-٥٧)، وقال ابن جني: "اعلم أن الباء، قد تبدل منها في القسم الواو في قولك: والله، أصله بالله، والدلالة على أن الباء هي الأصل أمران: أحدهما: أنها موصلة للقسم إلى المقسم به في قولك أحلف بالله.

والآخر: أن الباء تدخل على المضمر، وبه أقعدن، والواو، لا تدخل على المضمر

=

نحو: بك لأفعل.

«والتاء» المثناة فوق. وتختص بلفظ الجلالة غالباً[١] نحو: تالله. وأصلها الواو.

وتجعل هاء نحو ها الله لأفعلن. وقد تخلفها اللام نحو: لِله لا يؤخر الأجل[٢].

«والفعل» بكسر الفاء، «يعرف» عن قسيميه الاسم والحرف، «بقد» الحرفية[٣]، وتدخل على الماضي نحو قد قام، وعلى المضارع نحو: قد يقوم

=

ألبته".

ينظر: معاني الحروف للرماني ٣٦، رصف المباني ١٤٦، ارتشاف الضرب ١٦٩٦/٤. الفوائد الضيائية ٣٣١/٢، شرح الكافية لابن الحاجب ٩٥٤/٣، مغني اللبيب ٩٥/١.

(١) قال أبو علي الفارسي: "... والتاء في نحو: تالله لأفعلن ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾ (الأنبياء: ٥٧)، وهي عندهم بدل من الواو كانت تُجاه بدلاً من الواو في واجهت، ولا تستعمل إلا في اسم الله تعالى الإيضاح العضدي ص٢٥٥.

ينظر: الكتاب لسيبويه (٢١٧/٤) هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم.

مغني اللبيب (١٠٦/٢)، معاني الحروف للرماني ٤١، الجنى الداني ١١٧، ارتشاف الضرب ١٧١٧/٤، رصف المباني ١٧١، الإيضاح شرح المفصل ١٥٤/٢، لباب الإعراب ٤٣٥، الفوائد الضيائية (٣٣/٢)، شرح الوافية لابن الحاجب ٣٨٣، وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله:

في ظاهر مع حذف فعل القسم ... بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد ... تخصيصها بالله والبا عمم

(٢) "لله لا يؤخر الأجل" بكسر اللام، ونقل فتحها أي مع جميع المظهرات.

والأصل: والله لا يؤخر الأجل، ويؤخر يصح أن يكون مبنياً للفاعل، والأجل مفعولهْ، والفاعل: ضمير يعود إلى الله، ويصح أن يكون مبنياً للمفعول. والأجل نائب الفاعل، وعلى كلٍ الجملة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب. [حاشية أبي النجا صـ١٦].

(٣) "قد" الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شيء من معمولاته، [الخضري جـ١ صـ١١٢ باب: كان]، عن بيت ابن

=

فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية[1]، فإنها مختصة بالأسماء، لأنها بمعنى حسب نحو: قد زيد درهم.

«والسين وسوف» ويختصان بالمضارع[2] نحو: سيقوم، وسوف يقوم

=

مالك: "وغير ماض مثله قد عملا"، وجاء في "المغني والقاموس المحيط" ما نصه المشترك بينهما: "قد" الحرفية مختصة بالفعل المتصرف، الخبري، المثبت، المجرد من ناصب، وجازم، وحرف تنفيس، وهي مع الفعل كالجزء فلا تفصل منه بفاصل، اللهم إلا بالقسم ... و ..." اهـ. [النحو الوافي (١/٥٢)].

(١) قال ابن هشام في مغني اللبيب (١/١٤٦، ١٤٧) حرف القاف. قد الاسمية مرادفة لحسب. وهذه تشتمل على وجهين:

(أ) - مبنية، وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها. ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذه: قد زيد درهم بالسكون. وقدني بالنون حرصاً على بقاء السكون، لأنه الأصل فيما ينون.

(ب) - ومعربة: وهو قليل يقال: قد زيد درهم بالرفع، كما يقال: حسبه درهم بالرفع، وقدي درهم بغير نون، كما يقال: حسبي، والمستعملة اسم فعل مرادفه ليكفي يقال: قد زيدا درهم، وقدني درهم، كما يقال: يكفي زيداً درهم، ويكفيني درهم.

(٢) حرف تنفيس وهو السين وسوف. وكلاهما لا يدخلان إلا على المضارع المثبت، ويفيده التنفيس، أي تخليص المضارع المثبت من الزمن الضيق، وهو زمن الحال، لأنه محدود إلى الزمن الواسع غير المحدود، وهو: "الاستقبال". وهما في هذا سواء، وردا معا في معنى واحد. كقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [النبأ ٤، ٥] وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝ ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] وقول الشاعر:

وإنا سوف نقهر من يُعادي ... بحد البيض تلتهب التهابا

وقول الآخر:

وما حاله إلا سيصرف حالها ... إلى حالة أخرى وسوف تزول

إلا أن سوف، تستعمل أحياناً أكثر من "السين" حين يكون الزمن المستقبل أوسع امتداداً، فتكون دالة على التسويف، ثم إنها تختص بقبول اللام، كقوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝ ﴾ [الضحى: ٥]، كما تختص بجواز الفصل بينها وبين المضارع الذي تدخل عليه بفعل آخر من أفعال الإلغاء نحو:

=

فـــ «يقوم». فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه.

«وتاء التأنيث الساكنة» وتختص بالماضي(١) نحو: قالت.

«والحرف»(٢) يعرف بأنه، «ما لا يصلح معه دليل الاسم» أي ما

=

وما أدري وسوف - إخال - أدري أقوم آل حصن أم نساء

[النحو الوافي (١/٦٠)]

(١) تاء التأنيث قد تلحق الفعل للدلالة على أن فاعله مؤنث، فإن كانت ساكنة لحقت بآخر الماضي كقولهم "إذا ضحكت سن اليتيم انهالت نعمة الله على أوليائه"

- أما تاء التأنيث التي تلحق الأسماء فتكون أخيرة ومتحركة مثل: الكلمة الطيبة كالشجرة الطيبة عظيمة النفع.

- وقد تتصل التاء بآخر بعض الحروف مثل: رب، وثم، ولا، ولعل...، تقول: رب كلمة فتحت باب شقاق، ثم جلبت لصاحبها بلاء فيندم، ولات حين يندم.

بعض النحاة يقتصر على تسمية "تاء التأنيث"، تاء التأنيث المتحركة المتأخرة. وبعضهم يسميها هاء التأنيث. وعلى كل من التسميتين اعتراض. قال الصبان جـــ ١ باب "المعرب والمبني" عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم ما نصه:

"قال في التصريح: الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة - أي: متسعة، مفتوحة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة" ا هـــ. ثم قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (١/٥٠): لكن يلاحظ في كل ما سبق خلو الكلام من النص على أن تاء التأنيث المتحركة التي تلحق آخر الأسماء هي تاء زائدة زيادة محضة للدلالة على التأنيث اللفظي، فإذا وجدت في آخر العلم امتنع صرفه للعلمية، والتأنيث اللفظي معاً بخلاف التاء في مثل: "أخت وبنت" فإنها مبدلة من أصل هو الواو، فلا يمتنع العلم معها من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، لأنها ليست زائدة، والشرط المحتم أن تكون زائدة محضة (لا أصلية ولا مبدلة من أصل).

(٢) النحاة يسمون الحروف التي هي قسم من اسم الكلمة، أدوات الربط، لأن الكلمة إما أن تدل "على ذات" وإما أن تدل "على معنى مجرد" أي: حدثٍ. وإما أن تربط بين الذات والمعنى المجرد منها. والاسم يدل على الذات، والفعل يدل على المعنى المجرد منها. والحرف هو الرابط وهو يختلف اختلافاً كاملاً عن الحرف الهجائي الذي بني منه صيغة الكلمة، كالباء، والتاء، والجيم ..." وغيرها من سائر أحرف الهجاء، ولهذا تسمى أحرف البناء.

=

يعرف به الاسم من الخفض، والتنوين، ودخول الألف واللام وحروف الخفض، «و» ما، «لا» يصلح معه[١]، «دليل الفعل»[٢] أي ما يعرف به الفعل من قد، والسين، وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته[٣] لدليل الاسم، ولدليل الفعل دليل على حرفيته، ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الخاء المعجمة نقطة من فوق، وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية[٤].

=

- وحروف الربط نوعان:
- نوع يسمى "حروف المعاني" لأنه يفيد معنى جديداً يجلبه معه.
- ونوع ليس للمعاني، وإنما هو زائد أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود. [النحو الوافي (٦٦/١) مسألة رقم (٥)].

(١) "ما لا يصلح" أي كلمة لا يصلح معها... إلخ. وبإيقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فإنها يصدق عليها. "ما لا يصلح معه دليل" الاسم، ولا دليل الفعل. فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معه إلا أنه ذكره مراعاة للفظ.

(٢) "ولا دليل الفعل" عطفه بالواو دون (أو) ليفيد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية.

(٣) "فعدم صلاحيته" استشكل بأن العدمي لا يكون علامة للوجودي (حاشية أبي النجا ص ١٨).

(٤) بالكلية، أي لا من أسفلها، ولا من فوقها.

باب: الإعراب

الإعراب هو: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظاً أو تقديراً، أقسامه أربعة: رفـع، ونصـب، وخفـض، وجـزم فللأسمـاء مـن ذلـك: الرفع، والنصب، والخفض، ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك: الرفع، والنصب، والجزم، ولا خفض فيها.

«باب: الإعراب»[١] بكسر الهمزة، «الإعراب» في اصطلاح من يقول إنه معنوي، «وهو تغيير» أحوال[٢]، «أواخر الكلم»[٣] حقيقة كآخر زيد، أو حكماً كآخر يد ودم والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً بعد أن كان موقوفاً قبل التركيب. والمراد «بالكلم» هنا الاسم المتمكن[٤]، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الإناث، ولم تباشره

---

(١) قال أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة (٢/٣٩٢) الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإنابة. يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح، ويقال أعرب عما في ضميرك أي أبن، وأفصح ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح وأبان في الكلام قد أعرب".

(٢) قال أبو علي الفارسي: "الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل. وفي علل النحو للوراق (صـ ١٩٦، ١٩٧ بتحقيقي) الإعراب: إنما يدخل في الكلام للإبانة عن المعاني وفي دستور العلماء (١/١٣٩). الإعراب: الإظهار وإزالة الفساد والغموض على أنه من عربت معدته إذا فسدت والهمزة للسلب. وعند النحاة الحركة أو الحرف الذي يكون سبباً قريباً اختلاف آخر الإعرب. وعند بعضهم: الإعراب: لاختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

ينظر: شرح الكافية (٢/٣)، الإيضاح في علل النحو للزجاجي (صـ ٧٢).

(٣) ، (٤) قال الوراق في (علل النحو صـ ١٩٨) أصل الإعراب إنما هو في الأسماء دون الأفعال، قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين: المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف هذا هو الأصل، وقال الشيخ أبو علي: والمعرب من الكلم صنفان: الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة والحروف كلها مبنية والأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحروف. ولم تتضمن معناها. الإيضاح في علل النحو صـ ٧٧، باب: القول في المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة.

وينظر: همع الهوامع (١/٤٤)، الأشباه والنظائر (١/١٦٢).

نون التوكيد، «لاختلاف العوامل» متعلق بتغيير على أنه علة له[١]، والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الكلم، «الداخلة» عليها[٢] واحداً بعد واحد[٣].

«والعوامل» جمع عامل[٤]، والمراد بالعامل[٥] ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب سواء، كان ذلك العامل لفظياً، أو معنوياً.

فالعامل اللفظي نحو: جاء. فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: رأيت فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب.

ونحو: الباء، فإنها تطلب المضاف إليه[٦] المقتضي[٧] للجر.

والعامل المعنوي هو: الابتداء[٨] والتجرد[٩].

والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه[١٠] من الفاعلية[١١]

---

(١) "على أنه علة له" أي علة لوجوده، وتسميته إعرابا، فمتى وجد اختلاف العامل، وجد التغيير، ومتى أنعدم الاختلاف انعدم التغيير، وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف، ولا يوجد التغيير كما في ضربت زيداً، وإن زيداً، ورأيت زيداً، وقد يوجد التغيير، وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف إلى وجه من أوجه الإعراب. [حاشية أبي النجا صـ ٢٠].

(٢) "الداخلة عليها" صفة للعوامل، وجاز ذلك، وإن كان الموصوف جمعاً لأن جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل. والضمير في عليها راجع إلى الكلم.

(٣) "واحداً بعد واحد: منصوب على أنه مفعول مطلق أي دخول واحد بعد دخول واحد.

(٤) "جمع عامل" وإنما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل.

(٥) "والمراد بالعامل" المقام للإضمار، ولم يقل بالعوامل بالجمع لأن التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد، وليست للأفراد المدلول عليها بالجمع.

(٦) "فإنها تطلب المضاف إليه" المراد بالمضاف إليه هنا هو المجرور لأن أحرف الجر تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتوصلها إليها.

(٧) "المقتضي" أي الطالب للجر أي من حيث الإضافة لا من حيث الذات. ولا تغفل.

(٨) "الابتداء" : أي في المبتدأ.

(٩) "والتجرد" أي في الفعل المضارع.

(١٠) "مجيئها لما تقتضيه" أي حصولها وتحققها مع الكلم وتسلطها عليها، فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية.

(١١) "من الفاعلية" فالفاعلية كون الاسم فاعلاً حقيقة أو في حكم الفاعل في كونه عمدة.

والمفعولية[١] الإضافة سواء استمرت أم حذفت. وسواء تقدمت[٢] على المعمولات كرأيت زيداً، أو تأخرت نحو: زيداً رأيت، وقول المكودي إن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات جرياً على الأصل الغالب[٣].

وقول[٤] المصنف: «لفظاً أو تقديراً» حالان[٥] من تغيير يعني أن تغيير أواخر الكلم تارة يكون في اللفظ نحو: يضرب زيد، ولن أكره حاتماً، ولم أذهب بعمر. فتلفظ بالرفع في يضرب، وزيد، وبالنصب في أكره، وحاتماً.

وبالجزم في أذهب، وبالجر في عمرو، وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض والتقدير، وهو المنوي كما تنوي الضمة في موسى يخشى والفتحة في لن أخشى الفتى. والكسرة في نحو: مررت بالرحا. فموسى، ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة، وأخشى، والفتى منصوبان بفتحة مقدرة. والرحا مخفوضة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديراً، و أو هنا للتقسيم لا للترديد، وكيفية الإعراب اللفظي، أن تقول في نحو: «يضرب زيد يضرب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب، والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

---

(١) و"المفعولية" كون الاسم مفعولاً حقيقة أو في حكم المفعول في كونه فضلة أو مشبها به كما في اسم إن.

(٢) "وسواء تقدمت" مثل ذلك ما لو قارنت كالابتداء في المبتدأ نحو زيد قائم.

(٣) "جرياً على الأصل الغالب" أو مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات بحسب الرتبة يعني أن رتبة العوامل التقدم على المعربات، وإن تأخرت لفظاً، وعلى هذا تكون لفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقتها ومجازها.

(٤) قول: مبتدأ، وهو بمعنى المقول. وقول لفظاً أو تقديراً بدل منه أو عطف بيان مرفوعات بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أي حكاية كلام المتن.

(٥) حالان: خبر المبتدأ، وصحّ الإخبار عنه، وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى، وإن كان مفرداً لفظاً، مثنى معنى. لأن المقول اثنان.

والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل بيضرب وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعمل فيه الرفع بضرب.

وتقول في مثل: لن أكره حاتماً، لن: حرف نفي، ونصب، وأكره: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والناصب له لن،وحاتماً: مفعول به، وهو منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والناصب له أكره.

وتقول في: لم أذهب بعمرو، لم: حرف نفي وجزم، وأذهب: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون آخره لفظاً، والجازم له لم، وبعمرو: جار ومجرور، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء.

وكيفية الإعراب التقديري أن تقول في مثل: موسى يخشى.

موسى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، والعامل فيه الرفع الابتداء، ويخشى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد، وفاعل يخشى مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وهو، وفعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى الرافع لمحل الجملة الواقعة خبر المبتدأ.

وتقول في نحو: لن أخشى الفتى، لن: حرف نفى ونصب، وأخشى: فعل مضارع، منصوب بلن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. والعامل فيه: لن، والفتى: مفعول به، وهو منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر.

وتقول في: مررت بالرحا، مررت: فعل، وفاعل الفعل مرّ، التاء، وبالرحا: جار ومجرور متعلق بمر، والمجرور مخفوض، وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. هذا إذا كانت الألف موجودة، فإن كانت محذوفة نحو: جاء فتى، ومررت بفتى، فإنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال، نحو: جاء القاضي، فالقاضي فاعل لجاء، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال، ومررت بالقاضي، فالقاضي: مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال، هذا كله إذا كانت الياء موجودة.

فإن كانت محذوفة نحو: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ، فإنك تقول في الرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر كذلك، وقسّ على هذه الأمثلة ما أشبهها فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح، أو حرف علة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلها كدلو، وظبي، فالإعراب مقدر فيها لأن الألف تقدر فيها الحركة تعذراً لكونها لا تقبل التحريك، والياء تقدر فيها الحركة استثقالاً لكونها تقبل الحركة، ولكنها ثقيلة عليها.

والمراد بالألف الألف في اللفظ، ولا التفات إلى كونها تكتب ياء في مثل: يخشى والفتى، فظهر أن الآخر في كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال، وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع. ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره وهو الإعراب، وأن تلك الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً. وقد بينها بقوله:

«وأقسامه» أي أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل، «أربعة: رفع ونصب» في اسم، وفعل نحو: يقوم زيد، وإن زيداً لن يقوم، «وخفض» في اسم نحو: مررت بزيد، «وجزم» في فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الإجمال.

وأما على سبيل التفصيل.

«فللأسماء من ذلك» المذكور من الأقسام الأربعة، «الرفع» نحو: جاء زيد، «والنصب» نحو: رأيت زيداً، «والخفض» نحو: مررت بزيدٍ، «ولا جزم فيها» أي لا جزم في الأسماء.

«وللأفعال» المعربة، «من ذلك» المذكور، «الرفع» نحو: يقوم، «والنصب» نحو: لن يقوم، «والجزم» نحو: لم يقم، «ولا خفض فيها» أي لا خفض في الأفعال.

والحاصل أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين:

أ - قسم مشترك. ب - قسم مختص.

أ - فالمشترك: شيئان: الرفع، والنصب.

ب - والمختص: شيئان: الخفض، والجزم.

وبيان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيها الاسم، والفعل، وأن الخفض يختص بالاسم، وأن الجزم يختص بالفعل، وذلك مستفاد من كلامه، لأنه كرر الرفع، والنصب مع الأسماء، والأفعال، فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخصَّ الأسماء بالخفض، ونفى عنها الجزم، وخص الأفعال بالجزم، ونفى عنها الخفض. ثم لكل من الرفع والنصب والخفض، والجزم علامات لابد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله:

باب: معرفة علامات الإعراب

للرفع أربع علامات: الضمة ، فأما الضمة: فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع:

١ ـ الاسم المفرد ٢ ـ وجمع التكسير

٣ ـ وجمع المؤنث السالم ٤ ـ والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين

أ ـ في جمع المذكر السالم ب ـ وفي الأسماء الخمسة وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، و ذو مال.

وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو: جاء الزيدان ، وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة.

وللنصب خمس علامات:

أ ـ الفتحة ب ـ والألف جـ ـ والكسرة.

د ـ والياء هـ ـ وحذف النون.

فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

أ ـ في الاسم المفرد. ب ـ وجمع التكسير.

جـ ـ والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء

أما الألف فتكون علامة للنصب في:

الأسماء الخمسة، نحو: رأيت أباك، وأخاك، وما أشبه ذلك .

وأما الكسرة: فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم، وأما الياء: فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع، وأما حذف النون: فيكون علامة للنصب في: الأفعال التي رفعها بثبا ت النون.

وللخفض ثلاث علامات:

أ ـ الكسرة ب ـ والياء جـ ـ والفتحة

فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

أ ـ في الاسم المفرد المنصرف. ب ـ وجمع التكسير المنصرف.

جـ وجمع المؤنث السالم.

وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع:

أ ـ في الأسماء الخمسة ب ـ وفي التثنية. جـ ـ والجمع.

وأما الفتحة: فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف.

وللجزم علامتان: أ – السكون. ب ـ والحذف.

فأما السكون: فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر، وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر وفي الأفعال التي رفعها بثبات النون.

«باب معرفة علامات» أقسام.

«الإعراب» التي هي الرفع[١] والنصب، والخفض والجزم.

«للرفع» من حيث هو[٢].

«أربع علامات[٣] الضمة» على الأصل، والواو، والألف، والنون نيابة عن الضمة.

قدم الضمة لأصالتها[٤]، وثنى بالواو [٥] لكونها تنشأ[٦] عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها[٧]، ثلث[٨] بالألف لأنها أخت الواو[٩] في المد واللين.

---

(١) "التي هي الرفع" نعت للأقسام، ولا يضر الفعل المضاف إليه وهي الإعراب، لأن المتضايفين كالشيء الواحد.

(٢) "من حيث هو" أي لا يقيد كونه في الاسم لأن علاماته ثلاثة فقط. الضمة والواو والألف.

(٣) "أربع علامات" ذكّر العدد لأن المعدود وهو علامات مؤنث.

(٤) "لأصالتها" أي أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها.

(٥) "وثنى بالواو" أي أتى بالواو ثانياً.

(٦) "تنشأ" أي تحدث.

(٧) "فهي بنتها" أي لتولدها عنها. وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص.

(٨) "وثلث الألف" أي ذكرها ثالثة.

(٩) "أخت الواو" استعار الأخت لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا، ففيه استعارة =

وختم بالنون لضعف شبهها، بحروف العلة في الغنة عند سكونها، ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها.

«فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع»

الأول: «في الاسم المفرد»[1] سواء كان لمذكر، نحو: جاء زيد والفتى، أم لمؤنث نحو: جاءت هند، وحبلى، «و» الثاني في «جمع التكسير» سواء كان لمذكر نحو: جاء الرجال، والأسارى[2]، أو لمؤنث نحو: جاءت الهنود والعذارى[3].

والمراد بجمع التكسير: ما تغير فيه بناء مفرده[4] وهو ستة أقسام:

الأول: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو: صنو وصنوان[5].

الثاني: التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل نحو: تخمة، وتخم.

=

مصرحة أصلية، ولا يخفى تقريرها.

(١) "الأوّل في الاسم المفرد" قد ينظر فيه لأنه يوجب إما أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، فإن كان الأوّل هو الاسم المفرد، أو يكون في الأول غير الاسم المفرد، وكل منهما باطل، فكان الأحسن أن يقول الشارح المفرد من مجيء العام في الخاص بمعنى تحققه فيه لأن ماهية الأوّل الذهنية أعم من الاسم المفرد وإن كانت إياه بحسب الخارج فتأمله. (حاشية أبي النجا ص٢٦).

(٢) "الأسارى" بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة جمع الجمع.

(٣) "والعذارى" جمع عذراء، وهي البكر.

(٤) "ما تغير فيه بناء مفرده" أي جمع، وهو ما دل على أكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحده. فالمراد بالمفرد فيه ما قبل المركب أي ما تغير فيه مفرده عن حالته قبل الجمع.

(٥) "نحو صنو وصنوان" الصنو فرع الشجرة، والصنوان: يستعمل مثنى وجمعاً. يفرق عن الجمع بالإعراب بالحركات الظاهرة عليه، وبعد التنوين في النون مع كسرها والإعراب بالحروف في المثنى (حاشية أبي النجا صـــ ٢٧).

الثالث: التغيير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو: أَسَدٌ، وأُسْدٌ.

الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد، مع تغيير الشكل كرجل ورجال.

الخامس: التغيير بالنقص عن المفرد، مع تغيير الشكل كرسول ورسل.

السادس: التغيير بالزيادة والنقص كتغيير الشكل نحو غلام وغلمان.

فهذه كلها ترفع بالضمة.

«و» الموضع الثالث في «جمع المؤنث السالم» وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: جاءت الهندات.

وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب، وإلا فقد يكون جمعاً لمذكر نحو: اصطبلات جمع اصطبل، وقد يكون مكسراً نحو: حبليات جمع حبلى.

«ذو» الموضع الرابع في«الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء» يوجب بناءه كنون النسوة نحو: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أو نون التوكيد نحو: ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف: ٣٢].

أو ينقل إعرابه كألف الاثنين نحو: يضربان، أو واو الجمع نحو: يضربون، أو ياء المخاطبة نحو: تضربين، ومثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: يضرب ويخشى.

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين:

الأول: في جمع المذكر السالم نحو: جاء الزيدون.

وسمي سالماً لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً وجراً.

«و» الموضع الثاني، «في الأسماء الخمسة» وهي: أبوك، وأخوك،

وحموك، وفوك، وذو مال» نحو: هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك.

وأسقط المصنف «الهن» هنا تبعاً للفراء[1] والزجاجي، لأن إعرابه بالحروف قليلة.

«وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو جاء الزيدان»، فالزيدان: فاعل، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

«وأما النون فتكون علامة للرفع» في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية وهو الألف نحو: تضربان بالفوقانية، ويضربان بالتحتانية، أو ضمير جمع المذكر، وهو الواو، ونحو: تضربون بالفوقانية. ويضربون بالتحتانية أو ضمير المؤنثة المخاطبة» وهو الياء التحتانية نحو: تضربين، وتسمى الأفعال الخمسة، وهي مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة.

«وللنصب خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون» قدم الفتحة، لأنها الأصل، وأعقبها بالألف، لأنها تنشأ عنها. وثلث بالكسرة، لأنها أخت الفتحة في التحريك، وأعقبها بالياء، لأنها بنت الكسرة، وختم بحذف النون بعد المشابهة فيها، ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها.

«فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع».

الأول: «في الاسم المفرد» نحو: رأيت زيداً، وعبد الله الفتى.

---

(١) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي والفراء لقب. كانت ولادته بالكوفة سنة ١٤٤هـ. جاء في تاريخ بغداد (١٤/١٥٢): كان يقال: النحو الفراء، والفراء: أمير المؤمنين في النحوِ. وفاته: توفي في عودته من مكة سنة ٢٠٧ هـ. وفي أنساب السمعاني سنة ٢٠٩ هـ.

«و» الموضع الثاني: في «جمع التكسير»: نحو: رأيت الزيود والهنود والأساري، والعذارى.

«و» الموضع الثالث في «الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء» مما تقدم في علامات الرفع.

نحو: لن يضرب، ولن يخشى.

«وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة» المتقدمة في علامات الرفع.

«نحو: رأيت أباك وأخاك» فأباك وأخاك منصوبان برأيت، وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة، «وما أشبه ذلك» من نحو: رأيت حماك، وفاك، وذا مال.

«وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم» نحو: خلق الله السماوات، فالسماوات، وهو مفعول به. وقيل: مفعول مطلق، وهو منصوب، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم.

«وأما الياء، فتكون علامة للنصب في التثنية» نحو: رأيت الزيدين، فالزيدين منصوب برأيت، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نيابة عن الفتحة، لأنه مثنى.

وفي الجمع المذكر السالم نحو: رأيت العمرين، فالعمرين منصوب برأيت، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، لأنه جمع مذكر سالم.

وأطلق الجمع لكونه على حدّ المثنى انصرف إلى جمع المذكر السالم، لأنه أخوه في الإعراب بالحروف.

«وأما حذف النون، فيكون علامة للنصب في الأفعال» الخمسة، «التي رفعها بثبات النون» وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية. نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا، أو ضمير جمع نحو: لن يفعلوا، ولن تفعلوا، أو ضمير

المؤنثة المخاطبة نحو: لن تفعلي فهذه منصوبة بلن، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة.

«وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة» بدأ بالكسرة لأنها الأصل، وثنى بالياء، لأنها بنتها، وختم بالفتحة، لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها.

«فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع»:

الأول: «في الاسم المفرد المنصرف» وهو الاسم المتمكن الأمكن. نحو: مررت بزيد، وسمي منصرفاً لدخول تنوين الصرف عليه، وهو المسمى بتنوين التمكين.

والثاني في «جمع التكسير المنصرف» نحو: مررت بزيود، وهنود. وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة.

والثالث: في «جمع المؤنث السالم» ولا يكون إلا منصرفاً، نحو: مررت بالهندات، إذا لم يكن علماً. فإن كان علماً جاز فيه الصرف وعدمه.

«وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع».

الأول: «في الأسماء الخمسة» المعتلة المضافة، نحو: مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مال. فهذه مخفوضة. بالياء نيابة عن الكسرة.

والثاني، «في التثنية» مطلقاً، نحو: مررت بالزيدين، والهندين.

فالزيدين، والهندين مخفوضان بالباء الموحدة، وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة.

والثالث في الجمع المذكر السالم ، نحو: مررت بالزيدين. فالزيدين مخفوض بالباء الموحدة، وعلامة خفضه الياء، المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة.

«وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف» على صيغة منتهى الجموع.

نحو: مررت بمساجد، ومصابيح، أو كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة كصحراء، أو المقصورة كحبلى، أو كان فيه العلمية والتركيب المزجي، نحو: معديكرب، أو العلمية والتأنيث نحو: زينب، وفاطمة، أو العلمية والعجمة. نحو: إبراهيم، أو العلمية ووزن الفعل. نحو: أحمد، أو العلمية وزيادة الألف والنون. نحو عثمان، أو العلمية والعدل[١]، نحو: عمر، أو كان فيه الوصف ووزن الفعل. نحو: أفضل، أو الوصف والعدل. نحو: مثنى، وثلاث ورباع.

أو الوصف وزيادة الألف والنون. كسكران، ولهم شروط تطلب من المطولات، فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف، أو تعرّف بأل فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل نحو: مررت بأفضلكم وبالأفضل.

«وللجزم علامتان: السكون» وهو حذف الحركة[٢]، «والحذف» وهو سقوط حرف العلة، أو النون للجازم.

واحترزت بقولي للجازم من نحو: ﴿ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [٣]. لأن الواو حذفت في الخط تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين، ومن نحو:

﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[٤]، فإن النون حذفت لتوالي النونات.

ولكل من السكون، والحذف مواضع تختص به.

«فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح

---

(١) العدل في اللغة: من معانيه: نقيض الجور. وفى الاصطلاح: تحول الاسم من صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير إعلال ولا إلحاق. [حاشية أبوالنجا صـ ٣٥].

(٢) الجزم في اللغة: القطع مطلقاً. واصطلاحاً: قطع الحركة، أو الحرف من الفعل المستقبل. [حاشية أبي النجا صـ ٣٦].

(٣) سورة العلق آية (١٨).

(٤) سورة آل عمران آية (١٨٦).

الآخر» إذا دخل عليه جازم، ولم يتصل بآخره شيء نحو: لم يضرب. فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم. وعلامة جزمه السكون.

والمراد بالصحيح الآخر: ما لم يكن في آخره ألف، ولا واو، ولا ياء.

«وأما الحذف فيكون علامة للجزم» في موضعين:

الأوّل: «في الفعل المضارع المعتل الآخر» وهو ما كان في آخره حرف علة نحو: لم يدع، ولم يخش، ولم يرم أفعال مجزومة بلم. وعلامة جزمها حذف حرف العلة من الآخر نيابة عن السكون، فالمحذوف من يخش الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها.

والمحذوف من يرم الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

«و» الموضع الثاني «في الأفعال» الخمسة «التي رفعها بثبات النون» وهي كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو: لم يضربا، ولم تضربا، أو ضمير جمع المذكر نحو: لم يضربوا، ولم تضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لم تضربي، فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

فصل

المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات، وقسم يعرب بالحروف.

فالذي يعرب بالحركات. أربعة أنواع:

أ ـ الاسم المفرد. ب ـ وجمع التكسير.

جـ ـ وجمع المؤنث السالم. د ـ والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها، ترفع بالضمة، وتنصب بالفتحة، وتخفض بالكسرة، وتجزم بالسكون.

وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء.

أ ـ جمع المؤنث السالم. ينصب بالكسرة. ب ـ والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة.

جـ ـ والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره.

والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع.

أ ـ التثنية. ب ـ وجمع المذكر السالم.

جـ ـ والأسماء الخمسة.

د ـ الأفعال الخمسة: وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين.

فأما التثنية: فترفع بالألف، وتنصب وتخفض بالياء، وأما، الأفعال الخمسة، فترفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها

«فصل» في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامات الإعراب إلى هنا تمريناً للمبتدئ على عادة المتقدمين -رحمهم الله تعالى أجمعين- وحاصله أن يقال:

«المعربات قسمان: قسم يعرب بالحركات» الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة، أو السكون.

«وقسم يعرب بالحروف» الأربعة: الألف، والواو، والياء، والنون، أو بالحذف.

«فالذي يعرب بالحركات» إجمالاً.

«أربعة أنواع» نوع من الأفعال، وثلاثة من الأسماء.

فأنواع الأسماء الثلاثة:

أ- الاسم المفرد. نحو: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ.

ب- وجمع التكسير. نحو: جاء الرجال، ورأيت الرجال، ومررت بالرجال.

جـ- وجمع المؤنث السالم نحو: جاءت الهندات، ورأيت الهندات، ومررت بالهندات.

ونوع الأفعال، «الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء».

نحو: يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، «وكلها» أي مجموع الأنواع الأربعة، لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها أي مجموعها، «ترفع بالضمة».

نحو: يضرب زيد، ورجال ومؤمنات، «وتنصب بالفتحة».

نحو: لن أضرب زيداً ورجالاً، «وتخفض بالكسرة». نحو: مررت بزيدٍ، ورجال، ومؤمنات، «وتجزم بالسكون». نحو: لم يضرب، هذا هو الأصل.

«وخرج عن ذلك» الأصل، ثلاثة أشياء: أ - «المؤنث السالم ينصب بالكسرة»، نحو: رأيت الهندات، وكان حقه ينصب بالفتحة.

ب - «والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة».

نحو: مررت بأحمد، ومساجد، وكان حقه أن يخفض بالكسرة.

جـ - «والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره»

نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، وكان حقه أن يجزم بالسكون.

«والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع» أيضاً ثلاثة من الأسماء، ونوع من الأفعال.

فأنواع الأسماء الثلاثة:

أ - المثنى: نحو: الزيدان.

ب - وجمع المذكر السالم: نحو: الزيدون.

جـ - والأسماء الخمسة: وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال.

«الأفعال الخمسة وهي يفعلان» بالياء المثناة تحت،«وتفعلان» بالمثناة فوق، «ويفعلون» بالمثناة تحت، «وتفعلون» بالمثناة فوق، «وتفعلين» بالمثناة فوق لاغير.

«فأما التثنية» بمعنى المثنى من إطلاق المصدر على اسم المفعول، «فترفع بالألف» نحو: جاء الزيدان، «وتنصب وتخفض بالياء» المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها، نحو: رأيت الزيدين. ومررت بالزيدين.

«وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو» نحو: جاء الزيدون، «وينصب، ويخفض بالياء» المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها، نحو: رأيت الزيدين.

«وأما الأسماء الخمسة فترفع بثبات بالواو» نحو: هذا أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، «وتنصب بالألف» نحو: رأيت أباك، وأخاك، وحماك، وفاك، وذا مال، «وتخفض بالياء» نحو: نظرت إلى أبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مال.

«وأما الأفعال الخمسة فترفع بثبات بالنون» نحو: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، «وتنصب وتجزم بحذفها» أي بحذف النون نحو: لن يفعلا، ولم تفعلا، ولن يفعلوا، ولم تفعلوا، ولن تفعلي، ولم تفعلي.

وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء: الحركات الثلاث، والسكون، والأحرف الثلاثة، وحذفها للجازم والنون، وحذفها للناصب والجازم.

باب: الأفعال

الأفعال: ماض ، ومضارع، وأمر، نحو: ضرب، يضرب، وأضرب.

فالماضي: مفتوح الآخر أبداً.

والأمر: مجزوم أبداً.

والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، يجمعها قولك: أنيت، وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب، أو جازم.

فالنواصب عشرة: وهي: ١ ـ أن ٢ ـ ولن ٣ ـ وإذن ٤ ـ وكي ٥ ـ ولام كي

٦ ـ ولام الجحود ٧ ـ وحتى ٨، ٩ ـ والجواب بالفاء والواو ١٠ ـ و أو

والجوازم ثمانية عشر وهي: ١ ـ لم ٢ ـ ولما ٣ ـ ألم ٤ ـ ألما ٥ ـ لام الأمر

٦ ـ ولام الدعاء [1] ٧ ـ و «لا» في النهي والدعاء ٨ ـ و إن

٩ ـ وما بعدها ١٠ـ ومن ١١ـ ومهما ١٢ـ و إذ ما [2] ١٣ ـ و أي

١٤ـ و متى ١٥ـ وأيان ١٦ ـ وأين ١٧ـ وأنى ١٨ ـ وحيثما

١٩ ـ وكيفما ٢٠ ـ وإذا

---

(١) اعتبر الشيخ خالد الأزهري - رحمه الله- أن لام الأمر ولام الدعاء رقماً واحداً.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب (١:٧٩): "إذ ما" أداة شرط، تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه، بمنزلة إن الشرطية، وظرف عند المبرد، وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافاً لبعضهم"

وجاء في حاشية الأمير على مغني اللبيب تعليقاً على قوله: "حرف" صححه ابن مالك بأنها بعد التركيب لا تدل على غير التعليق، ولا تقبل علامات الاسمية كالإضافة والتنوين.

"وظرف" أي للاستقبال ضرورة التعليق بعد أن كانت للمضي، وما كافة لها عن الإضافة مهيئة لما لم يكن لها من عمل، وهو الجزم، ومعنى وهو للاستقبال.

وانظر: خزانة الأدب(٧/٢٤، ٧٧)، (٨:٢٩، ٣٣) الكتاب لسيبويه (١:٤٣٢ بولاق).

«باب الأفعال» الاصطلاحية

«الأفعال» جمع فعل، وهي ثلاثة، لا رابع لها:

«ماض» وهو: ما دلَّ على حدث مقترن بزمان ماض، وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو: ضربتُ.

«ومضارع» أي مشابه، وهو: ما دلَّ على حدث مقترن بأحد زماني الحال، والاستقبال، وقَبِل لَمْ نحو: لَمْ يضْرب.

«وأمر» وهو : ما دلَّ على طلب، حدث في زمان الاستقبال، وقبل ياء المخاطبة، نحو: اضربي.

فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة، نحو: ضرب، يضربُ واضرب.

«فالماضي مفتوح الآخر أبداً» على الأصل، نحو: ضرب، ودحرج، وانطلق، واستخرج، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك، فإنه يسكن نحو: ضربت، وما لم يتصل به. واو الجمع، فإنه يُضم نحو: ضربوا على خلاف الأصل.

«والأمر مجزوم أبداً» عند الكسائي بلام الأمر مقدرة فأصل اضرب عنده لتضرب، حذفت اللام تخفيفاً، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع، ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها، وعند سيبويه الأمر مبني على السكون، إن كان صحيح الآخر نحو: اضرب، وعلى حذف الآخر إن كان معتلاً نحو: اخش، واغز، وارمِ، أو على حذف النون إن كان مسنداً لضمير تثنية نحو: اضربا، أو ضمير جمع نحو: اضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: اضربي، وهذا هو المذهب المتصور.

«والمضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد» المسماة بأحرف المضارعة، «يجمعها» حروف، «قولك أنيت» بمعنى أدركت، وحروف أنيت:

١ - الهمزة: بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو: أقوم، بخلاف همزة أكرم.

٢- والنون: بشرط أن تكون للمتكلم ، ومعه غيره، أو المعظم نفسه نحو: نقوم، بخلاف نون نرجس.

٣- والياء: المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب نحو: يقوم، بخلاف ياء يرنأ.

٤- والتاء: المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب نحو: تقوم بخلاف تاء تعلم، فأقوم، وتقوم، ويقوم، ونقوم، أفعال مضارعة، لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة، وأكرم، ونرجس، ويرنأ، وتعلم. أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة.

«وهو» أي المضارع المجّرد من النونين، ومن الناصب والجازم، «مرفوع أبداً» بالتجرد من الناصب والجازم، ويستمر رفعه ، «حتى يدخل عليه ناصب» فينصبه، «أو جازم» فيجزمه.

«فالنواصب» للمضارع وفاقاً، وخلافاً«عشرة» على ما هنا، والمتفق عليها أربعة، «وهي أن» المفتوحة الهمزة الساكنة النون، تنصب المضارع لفظاً أو محلاً، وهي موصول حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر، فلذلك تسمى مصدرية، مثال ذلك عجبت من أن تضرب، والتقدير: عجبت من ضربك. فأن حرف مصدري، ونصب، واستقبال، و تضرب: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

«و» الثاني: «لن» وهو حرف لنفي المستقبل نحو: ﴿ لَن نَّبْرَحَ ﴾ [طه: ٩١]، فلن حرف نفي، ونصب، ونبرح: فعل مضارع. منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

«و» الثالث: «إذن» وهو حرف جواب، وجزاء نحو: إذن أكرمك.

جواباً لمن قال: أريد أن أزورك. فإذن حرف جواب وجزاء ونصب. وأكرمك: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم، والكاف مفعول به في محل نصب.

وشرط النصب بإذن أن تكون في صدر الجواب، والفعل بعدها مستقبل، متصل بها، ولا يضر فصله عنها بالقسم.

«و» الرابع: «كي» المصدرية، وهي الداخلة عليها لام التعليل لفظاً نحو: ﴿ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد ٢٣]، أو تقديراً نحو: كيلا تأسوا في غير القرآن.

إذا قدرت اللام قبله استغناء عنها نيتها، فاللام حرف تعليل وجـــر، وكي حرف مصدري ونصب، ولا: حرف نفي وتأسوا: فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه حذف النون. فإن لم تتقدم على كي لام التعليل لا لفظاً، ولا تقديراً فكي تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً.

والنواصب المختلف فيها ستة، والأصح أن الناصب بعدها أن مضمرة

«و» هي، «لام كي» التعليلية، وأضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل نحو: جئتك لأزورك، فإنه يصح أن تحذف اللام وتعوّض عنها كي، وتقول: جئت كي أزورك، فأزورك: منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازاً، وتسمى هذه اللام لام التعليل.

«و» الثانية: «لام الحجود» أي لام النفي، وهى الواقعة في خبر كان المنفية بما، أو في خبر يكن المنفية بلم نحو: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٦٨]، فيعذب، ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد لام الجحود وجوباً، وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون المنفي، والنفي يسمى جحوداً.

«و» الثالثة: «حتى»، المفيدة للغاية، نحو: ﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٩١]، أو للتعليل- نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، فيرجع، وتدخل منصوبان بأن مضمرة بعد حتى وجوباً.

«و» الرابعة والخامسة: «الجواب بالفاء» المفيدة للسببية، «و الواو» المفيدة للمعية، الواقعة بعد الأمر نحو: فأحسن، و وأحسن إليك.

وبعد لام النهي نحو: لا تخاصم زيداً فيغضب، أو يغضب.

وبعد العرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب علماً. أو وتصيب علماً.

وبعد التخفيض نحو: هلا أكرمت زيداً فيشكر، أو ويشكر.

وبعد التمني نحو: ليت لي مالاً فأتصدق منه أو وأتصدق منه.

وبعد الترجي نحو: لعلى أراجع الشيخ فيفهمنى، أو ويفهمني.

وبعد الدعاء. نحو: ربِّ وفقني فأعمل صالحاً، أو وأعمل صالحاً.

وبعد الاستفهام. نحو: هل زيد في الداني، فأمضي إليه، أو وأمضي إليه.

وبعد النفي المحض. نحو: لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت.

فالجواب بعد الفاء، والواو في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوباً.

ولو قال: والفاء والواو في الجواب لكان أوضح، لأن الجواب منصوب لا ناصب.

«و» السادسة: «أو» التي بمعنى إلا نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، أو إلى نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي. فيسلم، وتقضينى منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوباً.

والحاصل أَنَّ أَنْ تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر، وهى: اللام، وكي التعليلية، وحتى، وبعد ثلاثة من حروف العطف، وهى: الفاء، والواو، و أو.

«والجوازم ثمانية عشر» جازماً، وهي قسمان:

أ – ما يجزم فعلاً واحداً. ب – وما يجزم فعلين.

فالذي يجزم فعلاً واحداً ستة:

«وهي لمْ» نحو: لم يقم، «فلم» حرف يجزم المضارع، ويبقى معناه، ويقلبه إلى المضي، ويقم: مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون.

«لما» المرادفة للم فيما تقدم، نحو: لما يضرب، فلما: حرف يجزم

المضارع، ويبقى معناه، ويقلبه إلى المضي، ويضرب: مجزوم بلما، وعلامة جزمه السكون.

«ألم» نحو: «ألم نشرح» [الشرح – ١]، «فألم» حرف تقرير، وجزم. «ونشرح» مجزوم بألم، وعلامة جزمه السكون.

«ألما» أختها نحو: ألما أحسن إليك، فألما: حرف تقرير، وجزم، وأحسن: مجزوم بالمًا، وعلامة جزمه السكون.

«لام الأمر» نحو: ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٍ ﴾ [الطلاق : ٧].

فينفق: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون.

«و» لام «الدعاء» وهي لام الأمر في الحقيقة. ولكن سميت لام الدعاء تأدباً نحو: ﴿ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف: ٧٧]، فيقض مجزوم بلام الدعاء، وعلامة جزمه حذف الياء.

«و» السادس: «لا» المستعملة «في النهي» نحو: لا تخف فلا حرف نهى وجزم. وتخف مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون.

«و» لا المستعملة في «الدعاء» وهي لا الناهية في الحقيقة. ولكن سميت دعائية تأدباً نحو: ﴿ لَا تُؤَاخِذۡنَآ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فلا: حرف دعاء، وجزم، وتؤاخذ: مجزوم بلا الدعائية، وعلامة جزمه السكون.

[والذي يجزم فعلين اثنا عشر جازماً].

«و» هي «إنۢ» الشرطية. بكسر الهمزة، وسكون النون، وهي حرف يجزم المضارع لفظاً والماضي محلاً، ويقلب معنى الماضي إلى الاستقبال عكس لم ، نحو: إنّ قام زيد قمت، فإن: حرف شرط، وجزم. وقام: فعل الشرط في محل جزم بإن وزيد: فاعل قام. وقمت: جواب الشرط.

«و» الثاني: «ما» الشرطية نحو: ﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فما: اسم شرط جازم، وتفعلوا: فعل الشرط مجزوم بما. وعلامة جزمه حذف النون، ويعلمه: جواب الشرط، وهو مجزوم أيضاً،

وعلامة جزمه السكون.

«و» الثالث: «من» الشرطية، نحو:

﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء: ١٢٣]، فمن: اسم شرط جازم، ويعمل: فعل الشرط مجزوم بمن، «ويجز» جواب الشرط، وهو مجزوم أيضاً بمن، وعلامة جزمه حذف الألف من آخره.

«و» الرابع: «مهما» نحو قوله تعالى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فمهما: اسم شرط جازم،وتأتنا فعل الشرط. وهو مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف الياء.

«ونا» مفعول به، وبه: جار ومجرور، متعلق بتأتنا، «ومن أية» بيان لمهما في موضع نصب على الحال من الهاء به، ولتسحر: فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازاً بعد لام كي. والفاعل مستتر فيه وجوباً، ونا: مفعول به، وبها: جار ومجرور متعلق بلتسحرنا، فما: الفاء رابطة للجواب، وما: نافية، ونحن: اسمها إن قدرت حجازية، ولك: جار ومجرور متعلق بمؤمنين، وبمؤمنين: في موضع نصب خبرها، جملة: «فما نحن لك بمؤمنين» في موضع جزم جواب الشرط.

«و» الخامس: «إذ ما» كقول الشاعر:

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر   به تلف من إياه تأمر أتينا

فإذ ما : حرف شرط على الأصح، وتأت: فعل الشرط، مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، وتلف: جواب الشرط، وعلامة جزمه حذف الياء أيضاً.

«و» السادس: «أي» في قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فأيّا: اسم شرط جازم منصوب، بتدعوا.

وما: صلة، وتدعوا: فعل الشرط مجزوم بأيّا، وعلامة جذمه حذف النون، وفله: الفاء رابطة للجواب. وله: جار ومجرور خبر مقدم، والأسماء:

مبتدأ مؤخر. والحسنى: نعت للأسماء، وجملة: «فله الأسماء الحسنى» في موضع جزم، جواب الشرط.

«و» السابع: «متى» نحو قوله(١):

........................(٢) متى أضع العمامة تعرفوني

---

(١) قائله: سجم بن وثيل الرياحي. أحد بني رياح بن يربوع،وهو من شواهد سيبويه (٢/٧).

(٢) صدره: أنا ابن جلا وطلاع الثنايا. قال محمد بن عبدالله الوراق في كتابه علل النحو صـــ ٦٢٦ عقب ذكر الشاهد ... تحكى أن رجلاً لم ينون، وهو على وزن ضرب لا ينصرف وفي هذا البيت وجهان غير ما ذهب إليه عيسى بن عمر ارجع إليها في المرجع المذكور.

اللغة: "جلا" أصله فعل ماض، فسمي به كما سمي بيزيد، ويشكر، ويقم، ونحو ذلك، فهو الآن علم، وقيل: هو باق على فعليته، وهو مع فاعله المستتر فيه جملة في محل جر صفة الموصوف محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وأوضحها، وقيل: هو جلا بالتنوين مصدر أصله المد فقصيره، والأصل: أنا ابن جلاء. والمعنى: أنه واضح ظاهر لا يخاف، ولا يداهن فيكتم بعض أموره وإنما هو شجاع، فهو لذلك يعلن كل أموره.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة والإقدام على المكاره، وبأنه لا يهاب أحداً، ولا يخافه، وبأنه قوام بأعباء حمال لصعابها.

الإعراب: "أنا" ضمير منفصل مبتدأ، ابن: خبر المبتدأ، وابن مضاف، وقوله "جلا" مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بفتحة الحكاية، المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذا الإعراب على أنه علم منقول عن الفعل الماضي، "وطلاع" الواو حرف عطف. طلاع: معطوف على خبر المبتدأ والمعطوف على المرفوع مرفوع. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وطلاع: مضاف، وقوله الثنايا : مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، "متى" اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بقوله تعرفوني، "أضع" فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، "العمامة" مفعول به لأضع منصوب. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، «تعرفونى» فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه،
=

«فمتى» اسم شرط جازم.

«وأضع» فعل الشرط، وهو مجزوم بمتى، وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين.

«والعمامة» مفعول به، «وتعرفوني» جواب الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه. والأصل تعرفونني بنونين الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية.

«و» الثامن: «أيان» بفتح الهمزة نحو قوله: فأيان ما تعدل به الريح تنزل. فأيان: اسم شرط جازم، وما زائدة، وتعدل: فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وتنزل: جواب الشرط، وعلامة جزمه سكون آخره، وكسره عارض.

«و» التاسع: «أين» نحو ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨]، فأين: اسم شرط جازم، و «ما» : صلة.

وتكونوا: فعل الشرط وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون.

=

مجزوم بمتى وعلامة جزمه حذف النون. وواو الجماعة: فاعله مبني على السكون في محل رفع، والنون الموجودة هي نون الوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «متى أضع العمامة تعرفوني» حيث جزم بمن فعلين، أولهما: «أضع»، والثاني «تعرفوني» على أن الأول فعل الشرط، و«الثاني» جوابه وجزاؤه، وقد عرفت أن علامة جزم الأول السكون. وأنه لولا وقوع الساكن بعد آخره لما كسر كما عرفت، أن علامة جزم الثاني حذف النون، وهذه النون المذكورة ليست نون الرفع، ولكنها نون الوقاية التي تلحق الفعل عند اتصاله بياء المتكلم، ولو كان هذا الفعل مرفوعاً لقال: "تعرفونني" بنونين أولاهما نون الرفع، وثانيتهما نون الوقاية. شرح قطر الندى وبل الصدى صـــ ١٩٩، ١٢٠، رقم ٢٦.

ينظر المراجع الآتية: همع الهوامع (٣٠/١)، الكامل ١٢٨، ٢١٥، الأصمعيات (٧٣)، المعاني الكبير لابن قتيبة (٥٣٠)، شرح المفصل لابن يعيش ٦١/١، ٥٩/٣، ٦٢، ١٠٥/٤.

ويدرككم: جواب الشرط وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى، والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية، والميم: علامة الجمع.

والموت: مرفوع على الفاعلية. «و» العاشر.

«أنى» بفتح الهمزة، والنون المشددة في قوله:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد حطباً جزلاً وناراً تآججا [(١)]

فأنى: اسم شرط جازم، وتأتها: فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف الياء، وتستجر: بدل منه، وتجد: جواب الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون.

«و» الحادي عشر: «حيثما» نحو قوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان [(٢)]

فحيثما: اسم شرط جازم، وتستقم: فعل الشرط. وعلامة جزمه السكون، ويقدر جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون.

---

(١) روايات الشطر الأول من البيت:

- الأولى: وهي للحطيئة، متى تأته تعشو إلى ضوء ناره، وذكرها مع شطره الثاني شاهداً، البغدادي في خزانة الأدب (٩/٩٠) رقم الشاهد (٧٠١).

وقال: الشاهد فيه على أن جملة "تعشو" جاءت حالاً بعد صريح الشرط، وهو تأته، وصاحب الحال الضمير المخاطب في الشرط.

والمعنى: متى تأته عاشياً أي في الظلام.

- والثانية: وهي لعبيد الله بن الحُرّ: قال في شطره الأول: متى تأْتينا تلمم بنا في ديارنا.

قال: تلمم بدل من الفعل.

- الثالثة: ورواه صاحب كتاب اللصوص، قال في الشطر الأول:

متى تأْتني في منزل قد نزلتُه.

(٢) قال ابن هشام في [المغني (١/١١٨)]: وإذا اتصل بحيث ما الكافة ضمنت معنى الشرط، وجزمت الفعلين، وقال البغدادي في خزانة الأدب (٧/ ٢٠): وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان، قال الدماميني "في الهندية": كأن ذلك جاء من قبل قوله: في غابر الأزمان،، فصرح بالزمان. وليس بقاطع، فإن الظرف المذكور، إما لأنه متعلق بيقدر، وإما مستقر، صفة لنجاحاً، وذلك لا يوجب أن يكون المراد بحيث الزمان لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل، انظر البيت: العيني ٣٢٦/٤، الأشموني ١١/٤، همع الهوامع ٣٧/٢.

«و» الثاني عشر: «كيفما» نحو: كيفما، تجلس أجلس، فكيفما: اسم شرط جازم، وتجلس: فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، وأجلس: جواب الشرط. وعلامة جزمه السكون أيضاً، ويوجد في بعض النسخ.

«وإذا» في الشعر خاصة زيادة على الثمانية عشر ومثالها قول الشاعر[١]:

فإذا تصبك خصاصة فتحمل [٢]

فإذا: اسم شرط جازم، تصبك: فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون.

وخصاصة: فاعل، وتحمل: فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط. وقرن بالفاء المفيدة للربط، لأنه فعل طلب، وإنما عملت إذا وإن كانت شرطاً غير جازم حملاً على متى كما أهملت متى حملا عليها، كقول عائشة -رضي الله عنها- «إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم من مقامك لا يسمع الناس[٣]» رواه ابن الجوزي في

(١) الشاعر هو عبد القيس البراجمي كذا قال الشيخ محمد الأمير في حاشيته على مغني اللبيب (٨٥/١).

(٢) صدره: استغن ما أغناك ربك بالغنى

وذكره البغدادي على خزانة الأدب (٢٤٣/٤) وقال قبله نقلاً عن ابن هشام في مغني اللبيب (٨٥/١) وفي ناصبها -إذا- مذهبان:

أحدهما: أنه شرطها، وهو قول المحققين. فتكون بمنزلة متى، وحيثما وأيان.

وقول أبي البقاء: إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، غير وارد، لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع إذا جزمت وكقول: وذكر شطر البيت.

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه، وهو قول الأكثرين. انتهى.

ينظر مصادره: همع الهوامع ٢٠٦/١، المفضليات ٣٨٥، شرح شواهد المغني ٩٥، الأصمعيات ٢٣٠.

(٣) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري كتاب: الأذان (٣٩، ٦٧، ٦٨، ٧٠)، كتاب: الأنبياء ١٩، ومسلم (٣١٣/١، ٣١٤) ٤ - كتاب: الصلاة ٢١- باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر... الخ رقم ٩٥ (...) عن عائشة، والنسائي كتاب: الإمامة ٤٠، وأحمد في المسند (١٥٩/٦، ٢١٠، ٢٣٤).

جامع المسانيد [١] كما قاله ابن مالك[٢].

(١) جامع المسانيد والألقاب للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي البغدادي المتوفى ٥٩٧ هـ رتبه الشيخ أبو العباس أحمد بن عبد الله المعروف بالمحب الطبري ثم المكي المتوفى سنة ٦٩٤ هـ [كشف الظنون (٥٧٣/١)].

(٢) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين، أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي، النحوي. نزيل دمشق، إمام النحاة، وحافظ اللغة. ولد سنة ٦٠٠هـ. كان إماماً في القراءات وعللها.

وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها.

وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى، وحبراً لا يبارى وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها.

وكان نظم الشعر سهلاً عليه: رجزه وطويله، وبسيطه وغير ذلك هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة.

ينظر ترجمته: بغية الوعاة ١٣٠/١ ت ٢٢٤.

باب
مرفوعات الأسماء

المرفوعات سبعة:

١ ـ الفاعل — **٢ ـ المفعول الذي لم يسم فاعله**

٣، ٤ ـ المبتدأ وخبره — **٥ ـ اسم كان وأخواتها.**

٦ ـ وخبر إن وأخواتها. — **٧ ـ والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء**

أ ـ النعت. — **ب ـ والعطف**

جـ ـ والتوكيد — **د ـ والبدل**

«باب: مرفوعات الأسماء» خاصة، «المرفوعات» من الأسماء، «سبعة الفاعل» نحو: قام زيد.

«و» الثاني: «المفعول الذي لم يسم فاعله» نحو: ضُرب زيد بضم الضاد، وكسر الراء.

«و» الثالث والرابع: «المبتدأ وخبره» نحو: زيد قائم.

«و» الخامس: «اسم كان»، «و» اسم، «أخواتها» نحو: كان زيد قائماً.

«و» السادس: «خبر إن» خبر و«أخواتها» نحو: إن زيداً قائم

«و» السابع : «التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء»

أولها: النعت: نحو: جاء زيد الكاتب، «و» ثانيها، «العطف» نحو: جاء زيد وعمر، «و» ثالثها، «التوكيد» نحو: جاء زيد نفسه، «و» رابعها، «البدل» نحو: جاء زيد أخوك، وسيأتي تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدماً الأول فالأول.

باب الفاعل

الفاعل هو: الاسم المرفوع المذكور قبل فعله وهو على قسمين:

أ ـ ظاهر.

ب ـ ومضمر.

فالظاهر نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد، وقام الزيدان، ويقوم الزيدان، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، قام الرجال، ويقوم الرجال، قامت هند، وتقوم هند، قامت الهندان، وتقوم الهندان. قامت الهندات، وتقوم الهندات، قامت الهنود، وتقوم الهنود، قام أخوك، ويقوم أخوك، قام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك.

«باب الفاعل»رسمه بعض خواصه تقريباً على المبتدئ فقال:

«الفاعل هو الاسم المرفوع» بفعله.

«المذكور قبل فعله» نحو: قام زيد. فزيد فاعل. وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه، وهو قام. وقام مذكور قبل زيد، فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكون الفاعل إلا مرفوعاً، ولا يكون إلا مؤخراً عن الفعل.

«وهو» أي الفاعل، «على قسمين» قسم، «ظاهر» وقسم «مضمر»، «فالظاهر» يرفعه الماضي، والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر.

ثم الظاهر على عشرة أقسام:

الأول: المفرد المذكر: نحو قولك: قام زيد، ويقوم زيد.

والثاني: المثني المذكر، نحو قولك: «قام الزيدان ويقوم الزيدان».

والثالث: جمع المذكر السالم، نحو قولك: «قام الزيدون ويقوم الزيدون»

الرابع: جمع المذكر المكسر، نحو قولك: قام الرجل، ويقوم الرجال.

الخامس: المفرد المؤنث، نحو قولك: قامت هند، وتقوم هند.

والسادس: المثنى المؤنث، نحو قولك: «قامت الهندان، وتقوم الهندان»

والسابع:جمع المؤنث السالم، نحو قولك: «قامت الهندات، وتقوم الهندات».

والثامن: جمع المؤنث المكسر، نحو قولك: «قامت الهنود، وتقوم الهنود»

والتاسع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة نحو قولك: «قام أخوك، ويقوم أخوك»

والعاشر: المضاف لياء المتكلم، نحو قولك: «قام غلامي، ويقوم غلامي»

«وما أشبه ذلك» فالفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم ظاهر.

المضمر اثنا عشر

نحو قولك: ضربتَ، وضربنا، وضربتَ، وضربتِ، وضربتما، وضربتم، وضربتن، وضرب، وضربت، وضربا، وضربوا، وضربن

«المضمر اثنا عشر» وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً، وهو قسمان:

أ - متصل ب - منفصل

وكل منهما:

- إما لمتكلم وحده. أو معه غيره.
- أو المخاطب أو المخاطبة. أو لمثناهما مطلقاً.
- أو لجمع الذكور المخاطبين. أو لجمع الإناث المخاطبات.
- أو للمفرد الغائب. أو للمفردة الغائبة.
- أو المثنى الغائب مطلقاً. أو لجمع الذكور الغائبين.
- أو لجمع الإناث الغائبات. وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسماً، ومجموعهما أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر.

فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به، ولا يلي إلا في الاختبار يرفعه الماضي والمضارع والأمر وذلك، «نحو قولك ضربت» فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده، محله رفع على الفاعلية بضرب، «وضربْنا» بسكون الباء، فنا ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه، وموضعه رفع على الفاعلية بضرب، وهذا حيث سكن ما قبله، وكان غير ألف، فإنها فاعلة، وإن انفتح ما قبلها، فهي مفعولة نحو: ضربنا زيد.

«وضربت» بفتح التاء للمخاطب المذكر موضع التاء، رفع على الفاعلية بضرب.

«وضربت» بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء، رفع على الفاعلية

بضرب.

«وضربتُما» بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً.

فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالان على التثنية.

«وضربتم» بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين. والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية بضرب، والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين.

«وضربتن» بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث.

وما ذكرناه من أن التاء في الجميع هي الفاعل، وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع وهو الصحيح، ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة فهذه أمثلة الحاضر، وما بقي للغائب.

«و» هو نحو قولك: زيد، «ضرب» ففي ضرب ضمير مستتر جوازاً تقديره هو عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل ضرب.

«و» هند، «ضربْت» ففي ضرب ضمير مستتر جوازاً تقديره هي عائدة على هند، مرفوع المحل على الفاعلية.

والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على التأنيث.

«و» الزيدان، «ضربا» فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية.

«و» الهندان، «ضربتا» فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان، والتاء علامة التأنيث، وأصلها السكون، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين، وفتحت لمناسبة الألف.

وهذا المثال ساقط من أصل المصنف.

«و» الزيدون «ضربوا» فالواو ضمير جماعة الذكور الغائبين يعود على

الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والألف زائدة.

«و» الهندات «ضربن» فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات، عائد على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل.

وأما الفاعل المضمر المنفصل فهو:

ما يقع بعد إلا، أو ما في معناها نحو قولك: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم، وما ضرب إلا أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هن.

وتقول: إنما ضرب أنا. وإنما ضرب نحن، وكذا الباقي في هذا كله مع الماضي، وتقول في المضارع مع الاتصال: اضرب، وتضرب ... إلخ.

وفي الانفصال: ما ضرب إلا أنا، وإنما يضرب أنا ... إلى آخره.

ومع الأمر. لا يكون إلا متصلاً. اضرب، اضربا، اضربوا، اضربي، اضربن.

«وما أشبه ذلك».

باب
المفعول الذي لم يسم فاعله

وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، فإن كان الفعل ماضياً ضُم أوله، وكسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعاً ضُم أوله، وفتح ما قبل آخره.

وهو على قسمين:

أ ـ ظاهر.

ب ـ ومضمر، فالظاهر نحو قولك: ضرب زيد، ويُضرب زيد، وكُرِمَ عمرو، ويُكْرَمُ عمرو.

والمضمر، نحو قولك: ضُرِبت، وضُرِبنا، وضُرِبتَ، وضُرِبتِ، وضُرِبتُما، وضُرِبتُم وضُرِبتن وضُرِب، و ضُرِبت وضُرِبا، وضُرِبتا، وضربوا وضُرِبن.

«باب المفعول الذي لم يسم فاعله» أي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل، ورسمه، بذكر بعض خواصه تقريباً على المبتدئ فقال:

«وهو الاسم الذي لم يذكر معه فاعله» لقيامه مقامه في رفعه، وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل، لتأنيثه، وذلك نحو قولك: ضُرِب زيد. والأصل ضرب عمرو زيداً فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الأغراض فنفي الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه، فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً.

فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فأبقي الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه في الماضي والمضارع

«فإن كان الفعل ماضياً ضُمَّ أوله وكسر ما قبل آخره» تحقيقاً كضرب، وتقديراً كقيل، وبيع وشُدَّ.

«وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره» تحقيقاً نحو: يُقال، ويُباع، ويُشدُّ.

وسكت عن فعل الأمر، لأنه لا يبنى للمفعول.

«وهو» أي المفعول الذي لم يسم فاعله.

«على قسمين ظاهر ومضمر» كما تقدم في الفاعل.

«فالظاهر» المسند إليه الماضي.

نحو قولك: «ضرب زيد» بضم الضاد، وكسر الراء.

وإعراب ضُرِبَ: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وزيد: مفعول لما لم يسم فاعله، ويسمى أيضاً: نائب فاعل، «و» المسند إليه المضارع نحو قولك:

«يُضرب زيد» بضم أوله، وفتح ما قبل آخره.

وإعرابه: «يضرب» فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله. وإن شئت قلت: مبني للمفعول، أو للمجهول.

وزيد: نائب فاعله، أو مفعول لما يسمى فاعله، «و» لا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كما مرَّ، ومزيداً.

نحو قولك: «أكرم عمرو» بضم الهمزة، وكسر الراء، «ويكرم عمرو» بضم الياء، وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مر قبلهما وقس ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل، «و» المفعول الذي لم يسم فاعله.

«المضمر» قسمان:

أ- متصل.

ب- ومنفصل.

فالمتصل: «نحو قولك: ضُرِبت» بضم الضاد، وكسر الراء.

وإعرابه: ضُرِب: فعل ماضٍ، مبني للمفعول، والتاء: المضمومة، ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، وضُرِبنا: بضم الضاد، وكسر الراء.

وإعرابه: ضرب: فعل ماض مبني للمفعول، ونا: ضمير المتكلم، ومعه غيره، ومعظم نفسه في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، «وضُرِبتَ» بضم الضاد وكسر الراء، وفتح التاء المثناة الفوقية.

وإعرابه: ضُرب: فعل ماض مبني للمفعول.

والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

«وضُرِبتِ» بضم الضاد، وكسر الراء والتاء المثناة فوق.

وإعرابه: ضربت: فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

«وضربتما» بضم الضاد، وكسر الراء، وضم التاء المثناة فوق.

وإعرابه: «ضربتما» ضرب فعل ماض مبني للمفعول.

التاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقاً في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، والميم والألف علامة التثنية.

«وضربتم» بضم الضاد، وكسر الراء، وضم التاء المتصلة بالميم.

وإعرابه: ضرب: فعل ماض، مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل. والميم علامة الجمع.

«وضربتن» بضم الضاد، وكسر الراء، وضم التاء المتصلة بالنون.

وإعرابه: «ضربتم» ضرب فعل ماض، مبني للمفعول.

والتاء المضمومة، ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة وعلامة جمع المؤنث.

والحاصل أن الفعل في الجميع مضموم الأوّل مكسور ما قبل الآخر، وإن التاء في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله إلا أنها لما وضعت مشتركة بين

المتكلم والمخاطب والمخاطبة، والمفرد، والمثنى، والمجموع، احتيج إلى تمييز كل منها من الآخر.

فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة. وزاد الميم والألف في خطاب المثنى مطلقاً، والميم والألف في خطاب المثنى مطلقاً، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله في الحاضر.

«و» «ضُرِب» بضم أوله، وكسر ما قبل آخره.

وإعرابه: ضُرِب: فعل ماض، مبني للمفعول. وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره هو. وهو ضمير المفرد الغائب.

«وضُرِبْت» بضم الضاد، وكسر الراء. وسكون التاء.

وإعرابه: ضرب: فعل ماض، مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره حرف تأنيث، ومفعول ما لم يسم فاعله.

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، وهو ضمير المفردة المؤنثة الغائبة.

«وضربا» بضم أوله، وكسر ما قبل آخره.

وإعرابه: ضرب: فعل ماض، مبني لما لم يسم فاعله. والألف المتصلة بالفعل، ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله. «وأخلا»[1]، «ضربتا» للمثنى المؤنث الغائب.

وإعرابه: ضرب: فعل ماض، مبني للمفعول والتاء، حرف تأنيث.

والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

---

(١) كذا بالأصل.

«وضُرِبوا» بضم أوله، وكسر ما قبل آخره، وإعرابه: ضرب: فعل ماض، مبني للمفعول، والواو ضمير الجماعة المذكرين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد.

«وضربن» بضم الضاد، وكسر الراء، وسكون الباء الموحدة.

وإعرابه: ضرب: فعل ماض، مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير لجماعة الإناث الغائبات في محل رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

هذا كله في المتصل.

وتقول في المتصل:

ما ضُرِبَ إلا أنا. وما ضُرِبَ إلا نحن.

وما ضُرِبَ إلا أنتَ. وما ضُرِبَ إلا أنتِ.

وما ضُرِبَ إلا أنتما. وما ضُرِبَ إلا أنتم.

وما ضُرِبَ إلا هو. وما ضُرِبَ إلا هي.

وما ضُرِب إلا هما. وما ضُرِبَ إلا هم.

وما ضُرِبَ إلا هن.

وكذا تقول:

إنما ضُرِبَ أنا. وإنما ضُرِبَ نحن.

... إلى آخره.

والفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر. وقس عليه ما أمكن في المضارع. فلا نطول بذكره.

باب
المبتدأ والخبر

المبتـدأ هـو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان والزيدون قائمون

والمبتدأ قسمان:

أ ـ ظاهر   ب ـ ومضمر

فالظاهر ما تقدم ذكره.

«باب: المبتدأ والخبر» من المرفوعات.

«المبتدأ هو الاسم» الصريح. أو المئول، «المرفوع» لفظاً أو محلاً بالابتداء، «العاري» أي المجرد، «عن العوامل اللفظية» غير الزائدة، وما أشبهها، فخرج بالاسم الفعل والحرف، وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد. أو شبهه.

وبالعاري عن العوامل اللفظية: الفاعل، واسم كان وأخواتها لكون عاملها لفظياً، وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ زيد قائم فزيد مبتدأ، وهو مرفوع بالابتداء. والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أولاً لثان بحيث يكون الثاني خبراً عن الأوّل، وقائم خبره، وهو مرفوع بالمبتدأ. ومثال الاسم المئول الواقع مبتدأ، ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[1].

فأن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخير خبره.

والتقدير: وصومكم خير لكم، «والخبر» الأصلي، «هو الاسم المرفوع» بالمبتدأ، «المسند إليه» أي إلى المبتدأ، ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر، «نحو قولك: زيد قائم» فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ.

---

(١) سورة البقرة آية (١٨٤).

«و» تارة يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك.

«الزيدان قائمان» فالزيدان مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف. وقائمان خبره، وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً.

«الزيدون قائمون» فالزيدون مرفوع على الابتداء، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقائمون: خبره، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو أيضاً نيابة عن الضمة.

وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير، نحو قولك: الزيود قيام.

وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو قولك: هذه قائمة، وتارة يكونان مثنيين لمؤنث نحو قولك: الهندان قائمتان، وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو: الهندات قائمات، وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو: الهنود قيام.

«والمبتدأ» من حيث هو«قسمان» قسم، «ظاهر و» قسم «مضمر فالظاهر ما تقدم» من نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، وما أشبه ذلك.

المضمر اثنا عشر

وهى: أنا، ونحن، وأنت، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن.

وهو، وهي، وهما، وهم، وهن.

نحو قولك:

أنا قائم، ونحن قائمون وما أشبه ذلك.

والخبر قسمان:

أ ـ مفرد ب ـ وغير مفرد.

أ ـ فالمفرد نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون.

ب ـ وغير المفرد أربعة أشياء.

الجار والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره نحو قولك: زيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام أبوه، وزيد جاريته ذاهبة.

«المضمر اثنا عشر» ضميراً منفصلاً.

«وهي أنا» للمتكلم وحده، «ونحن» للمتكلم، ومعه غيره، أو المعظم نفسه. «وأنتَ» بفتح التاء للمخاطب، «وأنتِ» بكسر التاء للمخاطبة.

«وأنتما» للمثنى مطلقاً، «وأنتم» لجمع الذكور المخاطبين.

«وأنتن» لجمع الإناث المخاطبات، «وهو» للمفرد الغائب.

«وهي» للمفردة الغائبة، «وهما» للمثنى الغائب مطلقاً.

«وهم» لجمع الذكور الغائبين، «وهن» لجمع الإناث الغائبات، وتسمى هذه الضمائر. ضمائر الرفع المنفصلة، والغالب فيها إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى، «نحو قولك أنا قائم»

فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء، وقائم خبره.

«ونحن قائمون» فنحن: مبتدأ، وهو ضمير رفع مبني على الضم، لا يظهر فيه إعراب، ومحله رفع، وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة.

«وما أشبه ذلك» من نحو: أنت قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان،

وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، وهم قائمون، وهن قائمات، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخله إعراب.

والصحيح في أنا وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتن أن الضمير هو أن فقط، وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى والمراد.

«والخبر» من حيث هو «قسمان» قسم «مفرد» وقسم«غير مفرد» والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة، ولا شبهها، ولو كان مثنى أو مجموعاً؛ فإنه في هذا الباب يسمى مفرداً.

«فالمفرد نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون» فالخبر في هذه الأمثلة مفرد؛ لأنه ليس جملة، ولا شبهها، «وغير المفرد» هو الجملة، وشبهها، ومجموع ذلك، «أربعة أشياء» شيئان في الجملة، وشيئان في شبهها. فالشيئان في شبه الجملة، «الجار والمجرور والظرف» التامات.

«و» الشيئان في الجملة هما:

«الفعل مع فاعله» الظاهر أو المضمر، «والمبتدأ مع خبره» المفرد، أو غيره، فالجار والمجرور، «نحو قولك: زيد في الدار» والظرف نحو قولك، «زيد عندك» والصحيح أن الخبر متعلق الجارّ والمجرور والظرف المحذوف لا هما، وأن تقديره: كائن، أو مستقر، لا كان أو استقر.

«و» الفعل مع فاعله نحو قولك: «زيد قام أبوه» فزيد مبتدأ. وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل، والمضاف إليه في موضع رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه.

«و» المبتدأ مع خبره نحو قولك: «زيد جاريته ذاهبة» فزيد مبتدأ أول، وجاريته مبتدأ ثان، وذاهبة: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأوّل، وخبره الهاء من جاريته، والله تعالى أعلم.

باب
العوامل الداخلة على المبتدأ أو الخبر

وهي ثلاثة أشياء: ـ

أ ـ كان وأخواتها

ب ـ وإن وأخواتها

جـ ـ وظننت وأخواتها

فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر وهي: كان وأمسى وأصبح، وضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما دام، وما تصرف منها نحو: كان، ويكون، وكن وأصبح، ويصبح، وأصبحْ.

تقول: كان زيد قائماً، وليس عمرو شاخصاً، وما أشبه ذلك، وأما إن وأخواتها، فإنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، وهي: إنّ، وأنّ، ولكن، وكأنّ، وليت ولعل. تقول: إن زيداً قائم، وليت عمرا شاخص.

ومعنى إنّ، وأنّ، للتوكيد، ولكن للاستدراك، وكأن للتشبيه، وليت للتمني، ولعل للترجي والتوقع، وأما ظننت وأخواتها، فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها وهي: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ورأيت، وعلمت، ووجدت، اتخذت، وجعلت، وسمعت.

تقول: ظننت زيداً منطلقاً، وخلت عمراً شاخصاً، وما أشبه ذلك.

«باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر» وتسمى النواسخ، وهي: هنا «ثلاثة أشياء».

الأوّل: «كان وأخواتها » و الثاني: «إن وأخواتها» والثالث: «ظننت وأخواتها» هذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف.

«فأما كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم» أي المبتدأ، ويسمى اسمها، «وتنصب الخبر» أي ويسمى خبرها.

وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلاً، والمنصوب مفعولاً، لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن

الفاعل، ويقع على المفعول، فصارت كالروابط، ومن ثم سماها الزجاجي حروفاً.

«وهي» ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا وإلا فهي أكثر من ذلك الأوّل: «كان» وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام، والاستمرار نحو: «كان الله غفوراً رحيماً»، وأما مع الانقطاع نحو: كان الشيخ شاباً.

«و» الثاني: «أمسى» وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو: أمسى زيد غنياً.

«و» الثالث: «أصبح» وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح.

نحو:أصبح البرد شديداً.

«و» الرابع: «أضحى» وهو لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: أضحى الفقيه ورعاً.

«و» الخامس: «ظل» بالظاء المشالة، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً، نحو: ظل زيد صائماً.

«و» السادس: «بات» وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً، نحو: بات زيدُ مفطراً.

«و » السابع: «صار» وهي للتحول، والانتقال، نحو: صار السعر رخيصاً.

«و» الثامن: «ليس» وهو لنفي الحال عند الإطلاق، والتجرد عن القرينة، نحو: ليس زيدٌ قائماً أي الآن.

«و» التاسع والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، «مازال، وما انفك، وما فتئ، وما برح» مقرونة بما النافية أو شبهها كالنهي والدعاء. وهذه الأفعال الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: مازال زيد عالماً، وما انفك عمرو جالساً، وما فتئ بكر محسناً، وما

برح محمد كريماً، وما أشبه ذلك.

«و» الثالث عشر: «ما دام» مقرونة بما الظرفية المصدرية،وهي لاستمرار الخبر نحو: لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك، وسميت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف، ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر، والتقدير: مدة دوام زيد متردداً إليك.

«وما تصرف منها» أي والذي تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف، «نحو كان» في الماضي، «ويكون» في المضارع،وكن في الأمر «و» نحو:«أصبح» في الماضي «ويصبح» في المضارع «وأصبح» في الأمر.

«تقول» في عمل الماضي «كان زيد قائماً» وإعرابه: كان: فعل ماض ناقص وزيد: اسمها، وقائماً: خبرها.

وتقول في عمل المضارع، من كان يكون زيد قائماً وإعرابه: يكون: فعل مضارع ناقص، وزيد: اسمها، وقائماً: خبرها.

وتقول في عمل الأمر من كان، كن: فعل أمر ناقص، واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وقائماً: خبره، ويصبح زيد قائماً، وأصبح قائماً.

وإعرابه: على وزن ما قبله.

والذي لا يتصرف منها دام، وليس تقول: لا أكلمك ما دام زيد قائماً، «وليس عمر شاخصاً، وما أشبه ذلك» من الأمثلة.

«وأمَّا» القسم الثاني من النواسخ وهو «إن وأخواتها فإنها تنصب الاسم» أي المبتدأ، ويسمى اسمها، «وترفع الخبر» أي خبر المبتدأ، ويسمى خبرها، «وهي» ستة أحرف، «إِن» بكسر الهمزة، وتشديد النون، وهي أم الباب، «وأن» بفتح الهمزة، وتشديد النون، «ولكن وكأنَّ» بتشديد النون فيهما، «وليت» بفتح التاء المثناة فوق، «ولعل» بتشديد اللام الأخيرة.

«تقول إن زيداً قائم» وإعرابه: إن: حرف توكيد ونصب، تنصب الاسم، وترفع الخبر، وزيداً: اسمها، وقائم: خبرها.

وتقول: بلغني أن زيداً منطلق، وإعرابه: بلغ: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وأن: حرف توكيد، ونصب، وزيداً: اسمها، ومنطلق: خبرها، وإن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني، والتقدير بلغني انطلاق زيد.

تمتاز «أن» المفتوحة الهمزة بكونها لابد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة.

وتقول: لكن عمراً جالس، وكأن زيداً أسد، «وليت عمراً شاخص»، ولعل الحبيب قادم، وإعرابه: على وزن ما تقدم، لا يختلف عملها، وإنما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها: وإنما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضي، نحو كان: في النساء على الفتح.

ودلالتها على المعاني، فمعنى كان لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم.

ومعنى «إنّ» المكسورة، و«أنّ» المفتوحة «للتوكيد» أي تأكيد النسبة.

«و» معنى «لكن للاستدراك» وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه.

«و» معنى «كأن للتشبيه» وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.

«و» معنى «ليت للتمني» وهو طلب ما لا طمع فيه. أو ما فيه عسر.

«و» معنى «لعل للترجي» وهو طلب الأمر المحبوب.

«والتوقع» وهو المعبر عنه عند قوم بالإشفاق في[1] المكروه نحو: لعل زيداً هالك[2].

والترجي في المحبوب نحو: لعل الله يرحمني، فإن الهلاك مما يكره، والرحمة مما يحب.

---

(١) "الإشفاق في المكروه" أي الخوف منه. وقيل: التوقع أعم. لكن توقع المحبوب يسمى ترجياً، وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً. [حاشية أبي النجا صـ ٦٥].

(٢) "هالك" أي ميت، أي أخاف عليه الهلاك المتوقع [حاشية أبي النجا ٦٥].

«وأما» القسم الثالث من النواسخ فهو، «ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ» ويسمى مفعولها الأوّل، «(و)» تنصب، «الخبر» ويسمى مفعولها الثاني، وإنما تنصبهما، «على أنهما مفعولان لها» حيث لا مانع، وذكر من ذلك.

عشرة أفعال. أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني وهي «ظننت» نحو: ظننت زيداً قائماً، «وحسبت» نحو: حسبت بكراً صديقاً، و«خلت» نحو: خلت الهلاك لائحاً، «وزعمت» نحو: زعمت زيداً صادقاً.

وثلاثة منها تفيد وقوع المفعول الثاني:- «و» هي

«رأيت» نحو: رأيت المعروف محبوباً، «وعلمت» نحو: علمت الرسول صادقاً، « و وجدت» نحو وجدت العلم نافعاً.

واثنان منها يفيد التصيير والانتقال من حالة إلى أخرى، «و» هما «اتخذت» نحو: اتخذت زيداً صديقاً، «وجعلت» نحو: جعلت الطين إبريقاً.

وواحد يفيد حصول النسبة في السمع، «و» هو «سمعت» نحو: سمعت النبي يقول، فالنبي: مفعول. وجملة: يقول، مفعول ثان. هذا على رأي أبي علي الفارسي في قوله: إن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنين.

والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول، لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلى واحد.

«تقول» في إعراب «ظننت زيداً منطلقاً» ظننت: فعل وفاعل.

وزيداً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان.

«و» في إعراب «خلت عمراً شاخصاً» خلت: فعل وفاعل. وأصل خلت: خيلت بكسر الياء، نقلت الكسرة إلى الخاء بعد جلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعمراً: مفعول

أول، وشاخصاً: مفعول ثان.

«وما أشبه ذلك» من أمثلة ما يفيد الرجحان.

ومن أمثلة ما يفيد التحقيق، ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق. وهذا القسم أعني ظن وأخواتها دخل في المرفوعات، وحقه أن يذكر في المنصوبات، ولكنه ذكره استطراداً لتتميم بقية النواسخ.

باب
النعت

النعت تابع للمنعوت في رفعه، ونصبه، وخفضه، وتعريفه، وتنكيره.

تقول: قام زيد العاقل، رأيت زيداً العاقل، مررت بزيد العاقل.

والمعرفة خمسة أشياء:

١ ـ الاسم المضمر نحو: أنا وأنت ٢ ـ والاسم العلم

نحو: زيد، ومكة

٣ ـ والاسم المبهم

نحو: هذا، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل والغلام، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة.

والنكرة: كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر، وتقريبه صلح دخول الألف واللام عليه، نحو: الرجل، والفرس

«باب النعت» رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدئ فقال: «النعت تابع للمنعوت في رفعه» إن كان مرفوعاً، «ونصبه» إن كان منصوباً، «وخفضه» إن كان مخفوضاً، «وتعريفه» إن كان المنعوت معرفة، «وتنكيره» إن كان المنعوت نكرة سواء كان النعت حقيقياً أو سببياً، ثم إن رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة، ويسمى النعت حقيقياً.

وإن رفع سببي المنعوت الظاهر اقتصر فيه على ما ذكره المصنف، وتبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت حينئذ سببياً.

«تقول» في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الإفراد والتعريف «قام زيد العاقل» ،وفي النصب: «رأيت زيداً العاقل»، وفي الخفض: «مررت بزيد العاقل».

وتقول مع التنكير والإفراد: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلاً عاقلاً،

ومررت برجل عاقل، وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وتقول في تثنية المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين، وفي جمع المذكر مع التنكير جاء رجال عقلاء، ورأيت رجالاً عقلاء، ومررت برجال عقلاء.

وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت هند العاقلة، ورأيت هنداً العاقلة، ومررت بهند العاقلة، ومع التنكير: جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة، وتقول في مثنى المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين، ومع التنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين.

وتقول في جمع المؤنث مع التعريف. جاءت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات، ومع التنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات، فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر.

وتقول فيما إذ رفع سببي المنعوت الظاهر في الإفراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه.

ورأيت زيداً القائم أبوه، ومررت بزيد القائم أبوه، ومع التنكير جاء رجلاً قائم أبوه، ورأيت رجلاً قائماً أبوه، ومررت برجل قائم أبوه.

وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما، ورأيت الزيدين القائم أبواهما. ومررت بالزيدين القائم أبواهما.

ومع التنكير: جاء رجلان قائم أبواهما، رأيت رجلين قائما أبواهما، ومررت برجلين قائم أبواهما.

وتقول في جمع المذكرِ مع التعريف جاءني الرجال القائم آباؤهم، ورأيت الرجال القائم آباؤهم، ومررت بالرجال القائم آباؤهم.

ومع التنكير جاءني رجال قائم آباؤهم، ورأيت رجالاً قائماً آباؤهم، ومررت برجال قائم آباؤهم.وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف. جاءت هند القائم أبوها، ورأيت هنداً القائم أبوها، ومررت بهند القائم أبوها.

ومع التنكير جاءتني امرأة قائم أبوها، ورأيت امرأة قائماً أبوها. ومررت بامرأة قائم أبوها.

وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف جاءت الهندان القائم أبواهما، ورأيت الهندين القائم أبواهما ومررت بالهندين القائم أبواهما.

ومع التنكير جاءت امرأتان قائم أبواهما، ورأيت امرأتين قائماً أبواهما، ومررت بامرأتين قائم أبواهما.

وتقول في جمع المؤنث مع التعريف جاءت الهندات القائم آباؤهن، ورأيت الهندات القائم آباؤهن، ومررت بالهندات القائم آباؤهن.

ومع التنكير جاءت نساء قائم آباؤهن، ورأيت نساء قائماً آباؤهن، ومررت بنساء قائم آباؤهن. فالنعت في هذا القسم يلزمه الإفراد والتذكير دائماً مع غير الجمع.

وأما مع الجمع فيختار تكسيره على إفراده نحو: مررت برجال قيام آباؤهم، ويضعف تصحيحه هذا إذا نعت باسم المفعول، أو الصفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال.

وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت، فيستتر في النعت، وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به، أو يخفض بإضافة النعت إليه.

وحينئذ يطابق منعوته في التأنيث والتثنية، والجمع، ويرجع إلى القسم الأوّل مثاله جاء زيد المضروب العبد، أو الحسن الوجه، بنصب العبد،

والوجه، وجرهما، وكذا تفعل في كل مثاله بما يناسبه.

«والمعرفة» من حيث هي: «خمسة أشياء» الأوّل، «الاسم المضمر» وهو ما دلّ على متكلم «نحو أنا ونحن» أو مخاطب نحو: أنت وأنت وأنتما، وأنتم، وأنتن، أو غائب نحو: هو، وهي، وهما، وهم، وهن.

«و» الثاني، «الاسم العلم» وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه سواء كان علم شخص عاقل، «نحو: زيد وهند» أم غير عاقل. إما لمكان نحو: عدن

«ومكة» أو لغيره كشدقم[1]، وهيلة[2].

أو علم جنس إما لحيوان نحو: حضاجر[3] وأسامة[4] أو لمعنى كسبحان، وبرة[5].

«و» الثالث، «الاسم المبهم» وأراد به اسم الإشارة، ووجه إبهامه عمومه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس، وإلى كل شخص، «نحو: هذا» حيوان، وجماد، وفرس، ورجل، وزيد.

وهو أقسام فهذا للمفرد المذكر، «وهذه» للمفردة المؤنثة، «وهذان» للمثنى المذكر، «وهاتان» للمثنى المؤنث بالألف رفعاً، وبالياء فيهما جراً ونصباً، «وهؤلاء» بالمد، على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث.

«و» الرابع، «الاسم الذي فيه الألف واللام» للتعريف«نحو الرجل» والرجلة، «والغلام» والغلامة.

«و» الخامس: «وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة» المذكورة، تقول في المضاف إلى المضمر: غلامي، وغلامها، وفي المضاف إلى العلم:

(١) "كشدقم" بالدال المهملة أو المعجمة علم جمل للنعمان ابن المنذر.

(٢) هيلة: اسم لشاة.

(٣) حضاجر: بوزن مفاعل علم للضبع.

(٤) أسامة: علم للسبع.

(٥) برة: البر.

غلام زيد، وغلام مكة، وفي المضاف إلى الاسم المبهم: غلام هذا، وغلام هذه، وفي المضاف إلى الاسم الذي فيه الألف واللام غلام الرجل، وغلام المرأة.

وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في درجة العلم.

وإنما قيدت المعرفة بالحيثية المطلقة، لأن المعارف التي ذكرتها بالنسبة إلى كونها تنعت، وينعت بها، أقسام الأوّل: المضمر لا ينعت، ولا ينعت به.

الثاني: العلم، ينعت، ولا ينعت به.

الثالث والرابع والخامس: اسم الإشارة، والمعرف بالألف واللام، والمعرف بالإضافة، تنعت، وينعت بها، «والنكرة» لا تنحصر بالعدّ بل بالحد وحدها، «كل اسم شائع في» أفراد، «جنسه» الشامل له، ولغيره، «لا يختص به واحد» من أفراد جنسه، «دون آخر» نحو رجل، فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان، ذكر ناطق بالغ من بني آدم لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون آخر بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل.

هذا الحد فيه غموض، «وتقريبه» أي تقريبه حد النكرة على المبتدي.

«صلُح» بفتح اللام، وضمها، «دخول الألف واللام عليه» في فصيح الكلام فهو نكرة، «نحو» رجل، وفرس، فإنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما، فتقول: الرجل، والفرس.

باب
العطف

وحروف العطف عشرة وهي:

١ ـ الواو	**٢ ـ والفاء**	**٣ ـ وثُمَّ**	**٤ ـ وأوْ**	**٥ ـ وأمْ**
٦ ـ وإمَّا	**٧ ـ وبَلْ**	**٨ ـ ولاَ**	**٩ ـ ولَكِنْ**	**١٠ ـ وحتى**

في بعض المواضع فإن عطفتَ بها على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت، أو على مخفوض خفضت، أو على مجزوم جزمت تقول:

جاء زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمرو، وزيد لم يقم ولم يقعد.

«باب العطف» ومراده عطف النسق، وهو العطف بحروف مخصوصة.

«وحروف العطف عشرة» على القول بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة، والتحقيق خلافه.

«وهي» أي حروف العطف العشرة، «الواو» لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب، نحو: جاء زيد، وعمر، وقبله، أو بعده، أو معه.

«والفاء» للترتيب، والتعقيب، نحو: جاء زيد فعمرو إذا كان مجيء عمرو عقب مجيء زيد.

«وثم» بضم المثلثة للترتيب، والتراخي. نحو: جاء زيد، ثم عمرو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد- بمهلة-.

و «أو» للتخيير، أو الإباحة بعد الطلب. نحو: تزوج هنداً أو أختها، وجالس العباد أو الزهاد، «أو للإبهام»، أو للشك بعد الخبر نحو:

﴿ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴾ ﴿ لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖ ﴾.

«وأم» لطلب التعيين. نحو: أعندك زيد أم عمرو. إذا كنت عالماً بأن أحدهما عند المخاطب، ولكنك لا تعرف عينه، وطلبت منه تعيينه.

«وإما» المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها، مثل أو في معناها نحوك.
﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ وقس الباقي.

«وبل» للإضراب نحو: اضرب زيداً بل عمراً.

«ولا» للنفي، نحو: جاء زيدٌ لا عمرو.

«ولكن» بسكون النون للاستدراك. نحو: لا تضرب زيداً، لكن عمراً.

«وحتى في بعض المواضع» تكون عاطفة، ومعناها للتدريج والغاية، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي بعض المواضع تكون ابتدائية، فمازالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل، وفي بعض المواضع تكون جارة، نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾.

فتحصَّل أن لحتى ثلاثة أوجه مختلفة، و ربما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة كما إذا قلت، «أَكَلْتُ السَّمَكَةُ حَتَّى رَأْسُِهَا» فإن رفعته فحتى حرف ابتداء، وإن نصبته فحتى حرف عطف، وإن جررته فحتى حرف جر.

وهذه الحروف العشرة، مع اختلاف معانيها، تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه، «فإن عطفت» أنت. «بها على مرفوع رفعت» المعطوف، «أو على منصوب نصبت» المعطوف. «أو على مخفوض خفضت» المعطوف. «أو على مجزوم جزمت» المعطوف، «تقول» في عطف الاسم على الاسم في الرفع: «جاء زيد وعمرو» في النصب. «رأيت زيداً وعمراً و» في الخفض. «مررت بزيد وعمرو» وتقول في عطف الفعل على الفعل

في الرفع يقوم، ويقعد زيد.

وفي النصب: لن يقومُ، ويقعدَ زيدٌ، «و» في الجزم: «زيد لم يقم ولم يقعد» وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على المضمر، والمضمر على المضمر، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة، وعكسه، والمفرد والمثنى، والمجموع، والمذكر بعضها على بعض تطابقاً وتخالفاً.

باب
التوكيد

التوكيد: تابع للمؤكد في رفعه، ونصبه، وخفضه وتعريفه.

ويكون بألفاظ معلومة، وهي النفس والعين، وكل، وأجمع وتوابع أجمع وهي: أكتع، وأبتع، وأبصع تقول: قام زيد نفسه، ورأيت القوم كلهم، ومررت بالقوم أجمعين.

«باب التوكيد» يقرأ بالواو، وبالهمزة وبالألف. يقال - تأكيد - «التوكيد» بمعنى المؤكد بكسر الكاف. «تابع للمؤكد» بفتح الكاف.

«في رفعه» إن كان مرفوعاً نحو جاء زيد نفسه، وجاء القوم كلهم.

«و» في «نصبه» إن كان منصوباً، نحو: رأيت زيداً نفسه، ورأيت القوم كلهم.

«و» في، «خفضه» إن كان مخفوضاً نحو: مررت بزيد نفسه، وبالقوم كلهم.

«و» في، «تعريفه» إن كان معرفة كما تقدم من الأمثلة. فإن زيداً والقوم معرفتان الأول العلمية، والثاني: بالألف واللام، ونفسه وكلاهما معرفتان بالإضافة إلى الضمير، ولم يقل وتنكير، كما قال في النعت لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون.

«ويكون» أي التوكيد المعنوي، «بألفاظ معلومة» عند العرب، لا يعدل عنها إلى غيرها، «و» تلك الألفاظ المعلومة، «هي النفس» بسكون الفاء، أي الذات.

«والعين» المعبر بها عن الذات مجازاً من التعبير، بالبعض عن الكل، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإذا قلت: جاء زيد احتمل أن تكون أردت كتابه أو رسوله، أو ثقله، فإذا قلت: جاء زيد نفسه، أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة.

«وكل وأجمع» يؤكد بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت جاء القوم،

احتمل أن الجائي بعضهم، وأنك عبرت بالكل عن البعض إذا أردت التنصيص على مجيء الجميع قلت: جاء القوم كلهم أجمعون.

وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أخر معلومة وتسمى تلك الألفاظ توابع أجمع، «وتوابع أجمع» لا تتقدم عليه. «وهي» أي توابع أجمع. «أكتع» مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع. «وأبتع» مأخوذ من البتع، وهو طول العنق، «وأبصع» بالصاد المهملة مأخوذ من البصع، وهو العرق المجتمع.

والأصل إفراد النفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه، «تقول» في إفراد النفس عن العين في الرفع، «قام زيد نفسه» وفي أفراد كل عن أجمع في النصب، «رأيت القوم كلهم» وفي أفراد أجمع عن توابعه في الخفض. «مررت بالقوم أجمعين».

وتقول في اجتماع النفس والعين جاء زيد نفسه عينه، وفى اجتماع كل وأجمع: رأيت القوم كلهم أجمعين، وفي اجتماع أجمع وتوابعه: مررت بالقوم أجمعين، أكتعين، أبصعين لكن بشرط تقدم النفس على العين. وأجمع على توابعه.

باب البدل

إذا أبدل اسم من اسم، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه.

وهو أربعة أقسام:

١ ـ بدل الشيء من الشيء. ٢ ـ بدل البعض من الكل.

٣ ـ وبدل الاشتمال ٤ ـ وبدل الغلط

نحو قولك: جَاءَ زَيدٌ أخُوكَ وأكَلتُ الرَّغيفَ ثُلثَهُ ونفعني زيد علمه، ورأيت زيداً الفرس، وأردت أن تقول: الفرس، فغلطت، فأبدلت زيداً منه.

«باب البدل» البدل تابع للمبدل منه في رفعه، ونصبه وجزمه، وهذا معلوم من قوله:

«إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه» من رفع، ونصب، وخفض، وجزم. «وهو» أي بدل الاسم من الاسم، والفعل من الفعل.

«أربعة أقسام» على المشهد الأول.

«بدل الشيء من الشيء» أي بدل شيء من شيء، وهو مساو له في المعنى.

«و» الثاني «بدل البعض من الكل» أي بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء، أو كثيراً، أو مساوياً للجزء الآخر.

«و» الثالث «بدل الاشتمال» وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف.

«و» الرابع «بدل الغلط» أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم.

كذا حرره «في التوضيح» فمثال بدل الشيء من الشيء من الاسم.

نحو قولك: جاء زيد أخوك.

وإعرابه: جاء: فعل ماضٍ وزيد: فاعل، وأخوك: بدل شيء من شيء. يسمى بدل كل من كل، سماه ابن مالك بدل المطابقة.

«و» مثال بدل البعض من الكل، «أكلت الرغيف ثلثه» أو نصفه، وثلثيه، وإعرابه:«أكلت» فعل، وفاعل.

«الرغيف» مفعول به، ثلثه: بدل من الرغيف. بدل بعض من كل. ومنع المحققون دخول أل على كل، وبعض.

«و» مثال بدل الاشتمال.

«نفعني زيد علمه». وإعرابه «نفعني» فعل، ومفعول «وزيد» فاعل وعلمه: بدل من زيد. بدل اشتمال.

«و» مثال بدل الغلط.

«رأيت زيداً الفرس»، وإعرابه: رأيت: فعل وفاعل. زيداً: مفعول به.

والفرس: بدل من زيد، بدل غلط وذلك أنك «أردت أن تقول» رأيت «الفرس» ابتداء «فغلطت» فجعلت زيداً مكانه، هذا معنى قوله: «فأبدلت زيداً منه» أي عوضت زيداً من لفظ الفرس.

فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم.

وأما في الفعل فقال الشاطبي[1]: تجري فيه الأقسام الأربعة: مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل، ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ، يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾[2]، فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام.

ومثال بدل البعض من الكل: إن تصل تسجد لله يرحمك.

---

(١) جاء في خزانة الأدب (٥/٢٠٣، ٢٠٤): وقد جوّز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفصل، منهم الشاطبي في شرح الألفية ... إلخ.

(٢) سورة الفرقان: [الأيتان ٦٨، ٦٩].

ومثال بدل الاشتمال قوله[1]:

إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيءَ طَائِعا[2]

لأن الأخذ كرهاً، والمجيء طائعاً من صفات المبايعة.

ومثال بدل الغلط: إن تأتنا تسألنا نعطك. هذا ملخص كلامه.

والمدرك عليه، أن أوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر.

وذلك لأنهما إما: معرفتان، أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس.

---

(١) قائله: لا يُعرف قائله.

(٢) البحر: الرجز.

الشاهد فيه: على أن الفعل قد يُبدل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأوّل كما في البيت فتؤخذ بدل من تبايع، وتجيء معطوف على تؤخذ، وهذا البدل أبين من المبدل منه، والبدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف، والمعطوف عليه، إذ لا تكون المبايعة إلا على أحد الوجهين، من إكراه أو طاعة، وهو كقولهم: الرُّمان حلو حامض. وإن كان يقال باعتبار اللفظ إنَّ تجيء معطوف على تؤخذ، كما يقال في مثل ذلك من الخبر والحال.

المصادر: الكتاب ٧٨/١، المقتضب ٦٣/٢، العيني ١٩٩/٤، التصريح ١٦٢/٢، الأشموني ١٣١/٣.

اللغة: المبايعة: بمعنى البيعة، والطاعة للسلطان. وأصل البيعة الصفقة على إيجاب البيع. وأيمان البيعة هي التي رتبها الحجاج مشتملة على أمور مغلظة من طلاق، وعتق، وصوم... نحو ذلك.

"وتؤخذ" بدل من تبايع، قال أبو سعيد السيرافي: النصب في هذه الأبيات على البدل جيد، ولو رفع على الابتداء لكان أكثر وأعرف، فيقول: هلكه هلكُ واحد، وما ألفيتني حلمي مضاع وتكون الجملة في موضع الحال. انتهى.

وقوله: "كرهاً" مفعول مطلق، أي تؤخذ أخذاً كرهاً، ويجوز أن يكون حالاً بتأويله باسم الفاعل، وهو المناسب لقوله طائعاً، فإنه حال قال البغدادي بعد ذلك في "خزانة الأدب (٢١٠/٥)": وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي، ومع شهرته، لا يعلم قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها والله أعلم.

فهذه أربعة، وكل منها:

إما مضمر أو مظهر، أو مختلفاهما فهذه ستة عشر.

وكل منها إما: بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل أو بدل اشتمال أو بدل غلط، فهذه أربعة وستون، وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات.

باب
منصوبات الأسماء

المنصوبات خمسة عشر وهي: -

١ - المفعول به **٢ - والمصدرُ**

٣ - وظرف الزمان **٤ - وظرف المكان**

٥ - والحال **٦ - والتمييز**

٧ - والمستثنى **٨ - واسم لا**

٩ - والمنادى **١٠ - والمفعول من أجله**

١١ - والمفعول معه

١٢ - وخبر كان وأخواتها. **١٣ - واسم إن وأخواتها.**

والتابع[1] للمنصوب وهو أربعة أشياء:

١ - النعت [2] **٢ - والعطف**

٣ - والتوكيد **٤ - والبدل**

١ - المفعول بهُ

وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل نحو قولك: ضربت زيداً وركبت الفرس، وهو قسمان: ظاهر، ومضمر.

فالظاهر ما تقدم ذكره، والمضمر قسمان: متصل ومنفصل ، فالمتصل اثنا عشر وهي:

ضربني، وضربنا، وضربكَ، وضربكِ، وضربكُما، وضربكم، وضربكن، وضربه، وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن، والمنفصل اثنا عشر وهي: إياي، وإيانا وإياكَ، وإياكِ، وإياكما وإياكم، وإياكن، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهن

---

(١) "التابع" الأصيل: لفظ متأخر دائماً يتقيد في نوع إعرابه بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه يسمى المتبوع... بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع. فإذا كان النوع الإعرابي في اللفظ المعين السابق هو: الرفع أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وجب أن يكون الثاني مسايراً له في هذا. النحو الوافي (٤٣٤/٣) [المسألة (١٤٤)].

(٢) النعت: (ويسمى أيضاً: الوصف، أو الصفة).

«باب منصوبات الأسماء» وتقدمت منصوبات الأفعال.

«المنصوبات» من الأسماء. «خمسة عشر» منصوباً. «وهي» على سبيل الإجمال والتعداد. «المفعول به» نحو: ضربت زيداً. «والمصدر» المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضرباً.

«وظرف الزمان» نحو: صمت يوماً. «وظرف المكان» نحو: جلست أمام الشيخ، وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه.

«والحال» نحو: جاء زيد راكباً، «والتمييز» نحو: طبت نفساً، «والمستثنى» في بعض أحواله نحو: جاء القوم إلا زيداً، «واسم لا» النافية للجنس، نحو: لا غلام سفر حاضر، «والمنادى» نحو: يا عبد الله، «والمفعول من أجله» نحو: جئتك قراءة للعلم. «والمفعول معه» نحو: سرت والنيل.

«وخبر كان وأخواتها» نحو: «كان الله غفوراً رحيماً» «واسم إن وأخواتها» نحو: إن زيداً قائم، «مفعولا ظننت وأخواتها» نحو ظننت زيداً قائماً، وإنما أسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات، أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به. «وخبر ما الحجازية» نحو: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[1] وقد أخل بذكره. «والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء» كما تقدم في المرفوعات. «النعت والعطف والتوكيد والبدل» وستمر بك في أبواب متعددة باباً باباً على ترتيبها في التعداد «باب المفعول به» الهاء من به تعود إلى أل الموصولة في المفعول. «و» المفعول. «هو الاسم المنصوب الذي يقع به» أي عليه «الفعل» الصادر من الفاعل. «نحو قولك: ضربت زيداً» فزيداً اسم منصوب وقع عليه الفعل، وهو الضرب. وهذا تعريف بالرسم كما مر. «وركبت الفرس» فالفرس مفعول به؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل، وهو الركوب. «وهو» أي المفعول به. «قسمان» قسم

---

(١) سورة يوسف الآية ٣١.

«ظاهر» وقسم «مضمر» فالظاهر ما تقدم ذكره من نحو: ضربت زيداً، وركبت الفرس. «والمضمر قسمان» أيضاً قسم. «متصل» وقسم، «منفصل» فالمتصل هو: الذي لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه بإلا، وهو «اثنا عشر» نوعاً.

«الأول» المتكلم وحده «وهي»: ضربني زيد، فني: مفعول به، محله النصب، لأنه اسم مبني.

«و» الثالث. ضمير المخاطب المذكر نحو قولك: «ضربكَ» زيد. فالكاف من ضربك مفعول به، مبني محله نصب، وفتحته فتحة بناء، لا فتحة إعراب.

«و» الرابع. ضمير المؤنثة المخاطبة نحو، قولك: «ضربكِ» زيد فالكاف المكسورة من ضربك مفعول به، وهو مبني لا إعراب فيه.

«و» الخامس ضمير المخاطب في التثنية مطلقاً. نحو: قولك: «ضربكما» زيد فالكاف، ضمير المفعول به، في موضع نصب، والميم والألف علامة التثنية.

«و» السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك: «ضربكم» زيد فالكاف، ضمير المفعول به في موضع نصب، وعلامة الجمع في التذكير، والسابع، ضمير جمع الإناث المخاطبين نحو قولك: «ضربكن» زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب، والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب. «و» الثامن، ضمير المفرد المذكر الغائب. نحو قولك: زيد «ضربه» عمرو، فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبني لا إعراب فيه. «و» التاسع ضمير المؤنثة، الغائبة نحو قولك: هند «ضربها» عمرو، فالهاء، ضمير المفعول به المؤنث، موضعها نصب على المفعولية، وفتحتها، فتحة بناء، لا فتحة إعراب.

«و» العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقاً، نحو: قولك الزيدان،

«ضربهما» عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب. والميم والألف علامة التثنية. «و» الحادي عشر، ضمير جمع الذكور الغائبين. نحو قولك: الزيدون «ضربهم» عمرو، فالهاء، مفعول به. والميم علامة لجمع الذكور.

«و» الثاني عشر، ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك: الهندات، «ضربهن» عمرو. فالهاء ضمير المفعول به، والنون المشددة علامة جمع الإناث.

وما ذكرناه من أن الكاف، أو الهاء وحدها هو الضمير الصحيح، ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلاً، وإنما يقعان في موضع النصب، أو الخفض فقط.

«و» الضمير «المنفصل» وهو الذي يتقدم على عامله أو يقع بعد إلا أو ما في معناها، «اثنا عشر» نوعاً أيضاً.

الأوّل: ضمير المتكلم وحده، «وهي إياي» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياي، فإيا وحدها فيها ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية، والياء المتصلة بها حرف تكلم.

«و» الثاني: ضمير المتكلم، ومعه غيره، أو المعظم نفسه نحو قولك: «إيانا» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إيانا، فإيا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب، «ونا» المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم.

«و» الثالث: ضمير المفرد المخاطب. نحو قولك: «إياكَ» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياكَ، فإيا: ضمير المفعول به، والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب.

«و» الرابع: ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك: «إياكِ» أكرمت وما أكرمت إلا إياكِ، فإيا: ضمير المفعول به، والكاف المكسورة حرف خطاب.

«و» الخامس : ضمير المثنى المخاطب مطلقاً نحو قولك: «إياكما» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياكما، فإيا: ضمير المفعول به، والكاف والميم والألف علامة المثنى.

«و» السادس : ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك: «إياكم» أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم، فإيا: ضمير المفعول به، والكاف، والميم علامة الجمع.

«و» السابع: ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك: «إياكن» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياكن، فإيا: ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب، والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب.

«و» الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب، نحو قولك: «إياه» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياه، فإيا: ضمير المفعول به، والهاء علامة على الغيبة في المذكر.

«و» التاسع: ضمير المفردة الغائبة نحو قولك: «إياها» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياها، فإيا: ضمير المفعول به، والهاء والألف علامة التأنيث في الغيبة.

«و» العاشر: ضمير المثنى الغائب نحو قولك «إياهما» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهما، فإيا: ضمير المفعول به. والهاء والميم والألف علامة التثنية في الغيبة.

«و» الحادي عشر : ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك: «إياهم» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهم، فإيا: ضمير المفعول به، والهاء والميم علامة الجمع في التذكير.

«و» الثاني عشر: ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك. «إياهن» أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهن، فإيا: ضمير المفعول به. والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة وما ذكرته من أن إيا وحدها هي: الضمير واللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة، وتثنية، وجمع هو الصحيح.

باب المصدر

المصدر[1] هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل نحو ضرب. ضرب يضرب ضرباً وهو قسمان:

أ ـ لفظي ب ـ ومعنوي

فإن وافق لفظه لفظ فعله فهو لفظي: نحو: قتلته قتلاً، وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي نحو: جلست قعوداً، وقمت وقوفاً.

«باب المصدر» المنصوب على المفعول المطلق.

«المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء» حال كونه «ثالثاً في تصريف الفعل» كما إذا قيل لك صرّف «نحو ضرب» فإنك تقول. «ضرب يضرب ضرباً» فضرباً مصدر جاء ثالثاً في تصريف الفعل، لأن ضرب هو الأوّل، ويضرب هو الثاني، وضربا هو الثالث.

«وهو» أي المصدر، المنصوب، الواقع مفعولاً مطلقاً، «قسمان» قسم «لفظي» وقسم «معنوي» لأنه لا يخلو، إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الناصب له أولاً.

«فإن وافق لفظه» أي المصدر «لفظ فعله» في حروفه الأصول ومعناه.

«فهو» أي المصدر «لفظي» سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو: فرح فرحاً أولاً، نحو: «قتلته قتلاً» فحروف قتل هي حروف قتلاً بعينها إلا أن الفعل مفتوح العين، والمصدر ساكن العين.

وإن وافق المصدر «معنى فعله» الناصب له دون موافقة «لفظه» في حروفه. «فهو» أي المصدر «معنوي» لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف.

«نحو جلست قعوداً، وقمت وقوفاً» فإن المصدر الذي هو قعوداً

---

(١) قال ابن هشام: المصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل كضرب وارم، شرح شذور الذهب صـ ١٥٦.

موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه، لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة. فحروف جلس، الجيم واللام والسين. وحروف قعود: القاف، والعين، والواو، والدال. وكذا تقول في الوقوف والقيام.

وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه، وأما على مذهب من يقول: إنه منصوب بفعل مقدر من لفظه، فتقدير جلست قعوداً، وقعدت قعوداً فلا، فتمثيله في اللفظي بالمتعدي، وفي المعنوي باللازم للإيضاح لا للتخصيص إذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم.

باب
ظرف الزمان، وظرف المكان

ظـرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير في نحو: اليوم، والليلة، وغدوة، وبكرة، وسحراً، وغداً، وعتمة، وصباحاً، ومساءً، وأبداً، وأمداً، وحيناً، وما أشبه ذلك.

وظـرف المكان هو اسم المكان المنصوب بتقدير في نحو أمام وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعِند، ومَعَ، وَ إزَاء، وحِذَاء، وتِلْقاءَ، وَهُنا، وثَمّ، وما أشبه ذلك.

«باب ظرف الزمان، وظرف المكان» المسميين بالمفعول فيه.

«ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب» باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه «بتقدير» معنى «في» الدالة على الظرفية، سواء فيه المبهم والمختص، «نحو اليوم» وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، تقول: صمت اليوم، أو يوماً، أو يوم الخميس، «والليلة» وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، تقول: اعتكفت الليلة، أو ليلة الجمعة،«غدوةً» بالتنوين مع التنكير، وبعدمه مع التعريف، وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، تقول: أزورك غدوةً، أو غدوة يوم الاثنين.

«وبكرةً» بالتنوين، وتركه على ما تقدم في غدوة، وهي أول النهار من الفجر على الصحيح، وقيل من طلوع الشمس. تقول: أجيئك بُكرةً، أو بُكرة النهار.

«وسحراً» بالتنوين، إذ لم ترد به سحر يوم بعينه، وبلا تنوين إذا أردت به ذلك، وهو آخر الليل، قبيل الفجر، تقول: أجيئك يوم الجمعة سحراً، وسحر يوم الجمعة، أو أجيئك سحراً من الأسحار.

«وغداً» وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه. تقول: أُكرمك غداً. «وعتمة» وهي ثلث الليل الأوّل، تقول: آتيك عتمة، أو عتمة ليلة الخميس. «وصباحاً» وهو أول النهار، تقول: انتظرك صباحاً. وصباح يوم الجمعة. «ومساءً» بالمد، وهو من الظهر إلى آخر النهار، تقول: أجيئك

مساءً، أو مساء يوم الخميس. «وأبدا» وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه. تقول: لا أكلم زيداً أبدا وأبد الآبدين.

«وأمداً» وهو ظرف لزمن مستقبل تقول: لا أكلم زيداً أمداً، وأمد الدهر، أو أمد الداهرين، «وحيناً» وهو اسم لزمن مبهم. تقول: قرأن حيناً، أو حين جاء الشيخ، «وما أشبه ذلك» من أسماء الزمان المبهمة. نحو: وقت، وساعة، وزمان، والمختصة. نحو: ضحى، وضحوة.

وأعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف، والانصراف كيوم وليلة، ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحوك سحر. إذا كان ظرفاً ليوم بعينه؛ فإنه لا ينون لعدم انصرافه، ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه منها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو: غدوة وبكرة علمين، ومنها ما هو ثابت الانصراف، منفي التصرف نحو عتمة ومساء.

«وظرف المكان هو اسم المكان» المبهم، «المنصوب» باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، «بتقدير» معنى «في» الدالة على الظرفية. «نحو أمام» هو بمعنى قدام. تقول: جلست أمام الشيخ أي قدامه، «وخلف» وهو ضد قُدّام. تقول: جلست خلفك، «وقدام» وهو مرادف لأمام، تقول: جلست قدام الأمير.

«ووراء» بالمد، وهو مرادف لخلف. تقول: جلست وراءك، «وفوق» وهو المكان العالي تقول: جلست فوق المنبر. «وتحت» وهو ضد فوق. تقول: جلست تحت الشجرة.

«وعند» وهو لما قرب من المكان، تقول: جلست عند زيد، أي قريباً منه، «ومع» وهو اسم لمكان الاجتماع. تقول: جلست مع زيد، أي مصاحباً له، «و إزاء» وهو بمعنى مقابل. تقول: جلست إزاء زيد أي مقابله.

«وحذاء» بالذال المعجمة، والمدّ بمعنى قريباً، تقول: جلست حذاء زيد. أي قريباً منه «وتلقاء» بمعنى إزاء تقول: جلست تلقاء الكعبة، «وهُنا»

بضم الهاء، وتخفيف النون، اسم إشارة للمكان القريب، تقول: جلست هنا أي في المكان القريب.

«وثم» بفتح الثاء المثلثة: اسم إشارة للمكان البعيد، تقول: جلست ثم أي هناك في المكان البعيد.

«وما أشبه ذلك» من أسماء المكان والأمكنة المبهمة، نحو: يمين، شمال، وما أشبههما.

باب: الحال *

الحال هو الاسم المنصوب، المفسر لما انبهم من الهيئات، نحو: جاء زيد راكباً، ونحو: ركبت الفرس مسرجاً ولقيت عبد الله راكباً، وما أشبه ذلك.

ولا تكون الحال إلا نكرة، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة.

«باب الحال»

«الحال هو الاسم» الفضلة «المنصوب» بالفعل وشبهه، «المفسر لما انبهم من الهيئات» أي الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها.

وتجيء الحال من الفاعل نصّاً، «نحو جاء زيد راكباً» فراكبا حال من زيد. «وزيد» فاعل بجاء «و» المفعول نصّاً، «نحو ركبت الفرس مسرجاً» فمسرجاً: حال من الفرس، والفرس: مفعول بركبت.

«و» محتملة، لأن تكون من الفاعل، أو من المفعول نحو: «لقيت عبد الله راكباً» فراكباً حال محتملة؛ لأن تكون من التاء التي هي فاعل لقي أو من عبد الله الذي هو مفعول لقي، «وما أشبه ذلك» من الأمثلة، ولا تجيء الحال من المبتدأ، وتجيء من الفاعل والمفعول كما تقدم.

وتجيء من المجرور بالحرف نحو: مررت بهند جالسة، ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى: ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [1] فميتاً حال من أخيه، والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة.

«ولا تكون الحال إلا نكرة، ولا تكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يكون صاحبها إلا معرفة» كما تقدم من الأمثلة ومن ذلك: (جاء زيد راكباً) فراكباً حال مشتقة من الركوب، منتقلة غير لازمة واقعة بعد تمام الكلام، وصاحبها زيد، وهو معرفة بالعلمية، وقد يتخلف جميع ذلك، فمن تخلف الاشتقاق

---

* ينظر الحال في: همع الهوامع ٤/٧، المقتضب ٦٧١، علل النحو للوراق صـ ٥٠٩، شرح قطر الندى وبل الصدى صـ ٣٢٧.

(١) سورة الحجرات آية (١٢).

قوله تعالى: ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾[١] فثبات بمعنى متفرقين حال جامدة، ومن تخلف الانتقال ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[٢] فمصدقاً حال لازمة غير منتقلة.

ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده، فوحده معرفة، وهي بمعنى منفرداً، ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو: كيف جاء زيد، فكيف حال متقدمة على تمام الكلام قبل أن يأخذ المبتدأ خبره، والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ﴾[٣] أم لا، نحو: جاء زيد راكباً.

ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو: وصلى وراءه رجال قياماً، والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى: لا ترى أن راكباً في قولنا: جاء زيد راكباً. وصف لزيد في المعنى.

---

(١) سورة النساء آية (٧١).
قال ابن هشام: فإن "ثُباتٍ" حال، وليس بوصف. [شرح قطر الندى وبل الصدى صـ ٣٢٨].
(٢) سورة البقرة: آية (٩١).
(٣) سورة الدخان آية (٣٨).

باب : التمييز *

التمييز: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات، نحو قولك: تصبب زيد عرقاً. وتفقأ بَكر شَحماً، وطَابَ مُحَّمد نفساً. واشتريت عشرين غلاماً، وملكت تسعين نعجة، وزيد أكرم منك أبا، وأجمل منك وجهاً. ولا يكون التمييز إلا نكرة.

«باب التمييز» أي التفسير.

«التمييز: هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات» أو من النسب، فالثاني، «نحو قولك: تصبب زيد عرقاً...»، «... وتفقأ» أي امتلاء «بكر شحماً، وطاب محمد نفساً» فعرقاً تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد، وشحماً تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، «ونفساً» تمييز لإبهام الطيب إلى محمد، وأصل الكلام تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد[1]،فحوّل الإسناد عن المضاف إليه فحصل إبهام في النسبة، فجيء

---

* انظر هذا الموضوع في المراجع الآتية:
الكتاب لسيبويه (١/٢٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ٢٠٧، ٢٧٤ بولاق) المقتضب (٣/ ٣٢، ٣٤) هذا باب التبيين والتمييز، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨١).
علل النحو للوراق (صـــ ٥٣٦) بتحقيقي ٣٤ - باب : التمييز.
خزانة الأدب (٤/٩٩، ٣/٢٧٠).

(١) ذكره سيبويه في الكتاب (١/٢٠٤) هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما علمت فيه، وقال: وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول، ولم يقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك في قولك امتلأت ماءً، وتفقأت شحماً، ولا تقول امتلائه، ولا تفقأته، وقال ابن جني في الخصائص (٢/٣٨٦) ومما يصح تقديم الاسم المميز وإن كان الناصب فعلاً متصرفاً فلا نجيز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصببت، وجاء في ["علل النحو صـــ ٥٣٧" لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق المتوفى سنة ٣٨١ هـــ]، أما قولهم: "هو يتصبب عرقاً، ويتفقأ شحماً" ففيه خلاف: أما سيبويه (١/٢٠٥) فكان لا يرى التقديم في هذا الباب، وإن كان العامل فيه فعلاً.
- وأما المازني فكان يجيز تقديم التمييز، إن كان العامل فيه فعلاً، ويشبه بالحال انظر: شرح الكافية الشافية (٢/٧٧٦) باب التمييز، خصائص ابن جني (٢/٣٨٤)
=

بالمضاف الذي كان فاعلاً، وجعل تمييزاً، والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أوقع في النفس، والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل، «اشتريت عشرين غلاماً وهلكت تسعين نعجة» فغلاماً تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين. لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود.

ومنه تمييز المقادير كرطل زيتاً، وقفيز براً، وشبر أرضاً وما أشبه ذلك، والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير ما يدل على عدد أو مقدار، وزيد أكرم منك أباً، وأجمل منك وجهاً، ليس من هذا القسم، وإنما هو من قسم تمييز النسبة، فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد، وشرط نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى كما في هذين المثالين.

ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلاً، وجعلت التمييز فاعلاً. وقلت: زيد كرم أبوه، وجمل وجهه لصحّ، وإنما قلنا إنهما من تمييز النسبة لأن الأصل: أبو زيد أكرم منك ووجهه أجمل منك، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييزاً، فصار زيد أكرم منك أبا، وأجمل منك وجهاً، فزيد مبتدأ، وأكرم خبره، ومنك جار

=

فصل في التقديم والتأخير، شرح جمل الزجاجي (٢/٢٨٣).

ثم قال: فأما حجة سيبويه في امتناعه من ذلك، فإن التمييز في هذه الأفعال فاعل في الحقيقة، وذلك أنك إذا قلت: تصبب عرقاً، فالفاعل العرق في المعنى، ولكنه نقل عنه إلى الشخص فلما كان فاعلاً في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه إلا على نية التأخير، كذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذا كان فاعلاً.

ينظر: المقتضب (٢/٦٩) باب التمييز.

ومجرور متعلق بأكرم، وأبا منصوب على التمييز، وأجمل معطوف على أكرم، ومنك: جار ومجرور متعلق بأجمل وجهاً. ووجهاً تمييز. «ولا يكون» التمييز. «إلا نكرة» خلافاً للكوفيين، ولا حجة لهم.

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس بن عمرو

لإمكان حمل« أل» على الزيادة.

باب
الاستثناء*

وحروف الاستثناء ثمانية وهي:

١ ـ إلا　　　　٢ ـ ٣ غير وسوى

٤ ـ سوى ٥ ـ وسواء　　　　٤ و ٥ و ٦ خلا وعدا وحاشا

فالمستثنى بإلا ينصب إذا كان الكلام تاماً موجباً نحو: قام القوم إلا زيداً، وخرج الناس إلا عمراً، وإن كان الكلام منفياً تاماً جاز فيه البدل، والنصب على الاستثناء، ما قام القوم إلا زيد، وإلا زيداً.

وإن كان الكلام ناقصاً بأن لم يذكر المستثنى منه كان على حسب العوامل نَحْوَ: مَا قَامَ إلاّ زَيدٌ، وما ضَرَبْتُ إلاّ زيداً، وَ مَا مَررتُ إلاّ بزيدٍ.

والُمستثنى بغير وسِوَى. وسُوى وسَوَاء مجرور لا غيرَ، والُمستثنى بخلا وعدَا وحاشا يجوزُ نَصْبهُ وجرهُ، نحو: قامَ القومُ خَلا زَيْداً وزَيد وعَدَا عُمراً وعمرو. وَ حاشَا بَكراً وَبكر.

«باب: الاستثناء» وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق.

«وحروف الاستثناء» أي أدواته «ثمانية» وسماها حروفاً تغليباً، «وهي» في الحقيقة ثلاثة أقسام.

حرف بالاتفاق وهو «إلا» «و» هو «غير وسِوى» كرضا «وسُوى» كهدي، «وسواء» كسماء، ومتردد بين الفعلية والحرفية.

«خلا وعدا وحاشا» وللمستثنى بهذه الأدوات حالات، ينصب إذا كان الكلام تاماً موجباً نحو: قام القوم إلا زيداً. «فالمستثنى بإلا ينصب» وجوباً «إذا كان الكلام» قبلها «تاماً موجباً» والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه.

والمراد بالموجب بفتح: ما لا يسبقه نفي، ولا شبهه وذلك «نحو»

---

* انظر: الاستثناء في المراجع الآتية: الكتاب لسيبويه (٥/٢٤٨، ٢٤٩)، علل النحو للوراق صـ٥٣٩ بتحقيقي، خزانة الأدب (٢/٥٥٠، ٥٥١)، أسرار العربية صـ ٨١، النحو الوافي (٢/٣١٥)، لباب الإعراب صـ٣٤٠، المقتضب (٤/٤٠١).

قولك «قام القوم إلا زيداً» فقام فعل ماض، والقوم: فاعل. وإلا: حرف استثناء. «وزيداً» منصوب بإلا على الاستثناء.

«و» مثله، «خرج الناس إلا عمراً» فخرج فعل ماض، والناس: فاعل وإلا: حرف استثناء. وعمراً: منصوب بإلا على الاستثناء، والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب إما كونه تاماً فلذكر المستثنى منه، وهو القوم في المثال الأوّل. والناس في المثال الثاني، وأما كونه موجباً فلأنه لم يسبق بنفي ولا شبهه.

«وإن كان الكلام» الذي قبل إلا«منفياً» بأن تقدم عليه نفي، أو شبهه، وكان «تاماً» بأن ذكر المستثنى فيه «جاز فيه» أي في المستثنى، «البدل»[1] من المستثنى منه بدل بعض من كل، سواء كان المستثنى منه مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضاً.

«و» جاز أيضاً «النصب» بإلا «على الاستثناء نحو» قولك: «ما قام القوم إلا زيد» بالرفع على البدل من القوم، ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه لفظاً، وهو هنا مقدر وتقديره: إلا زيد منهم، «إلا زيداً» بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: ما مررت بالقوم إلا زيد بالجر على البدل، وإلا زيداً بالنصب على الاستثناء، ونحو قولك: ما رأيت القوم إلا زيداً بالنصب لا غير سواء جعلته بدلاً من المنصوب، أو منصوباً بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو، وفي الضمير وعدمه.

فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالناصب له رأيت مقدراً بناء على أن البدل على نية تكرار العامل وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر، وعلى تقدير أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصب له إلا على

---

(١) "جاز فيه البدل" وهو الراجح، وهذا في المتصل، أما المنقطع فإن لم يكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع أحد إلا ما خُبرّ إذ لا يقال زاد النقص، ونفع الضر، وإن أمكن تسلطه، فأهل الحجاز يوجبون النصب، فيقولون ما فيها أحد إلا حماراً، وبنو تميم يجيزون البدل، ويختارون النصب، (حاشية أبو النجا صـ٩٠).

الصحيح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

وإن كان الكلام منفياً، ناقصاً بأن لم يذكر المستثنى منه وتقدم عليه نفي أو شبهه، «كان» المستثنى، «على حسب العوامل» المقتضية له من رفع، ونصب، وخفض، وألغي عمل إلا، فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلاً رفعت المستثنى على الفاعلية، «نحو ما قام إلا زيد» فزيد مرفوع على الفاعلية بقام، وإلاّ ملغاة.

«و» إن كان ما قبل إلا يطلب مفعولاً نصبت المستثنى على المفعولية نحو: «ما ضربت إلا زيداً» فزيداً منصوب على المفعولية بضرب، وإلا ملغاة.

«و» إن كان ما قبل إلا يطلب جاراً ومجروراً يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو: «ما مررت إلا بزيد» فزيد مخفض بالباء متعلق بمرّ، وإلا ملغاة.

ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً، لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بإلا.

«و» أما «المستثنى بغير وسوى» بكسر السين، «وسُوى» بضمها مع القصر فيها، «وسواء» بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو «مجرور» بإضافة غير وسوى وسوى وسواء إليه، «لاغير» أي لا يجوز فيه غير الجر، وحذف ما أضيف إليه غيره، وبناؤه على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، وتعطى غير وسوى، وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب لكن على الحال، ومن جواز الإتباع بعد التام النفي من الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي.

«والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره» على تقدير الحرفية والفعلية. «نحو قام القوم خلا زيداً» بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وزيداً مفعول به، «و» خلا «زيد» بالجر على أن خلا حرف جر، وزيد مجرور بخلا. «وعدا عمراً» بالنصب على أن عدا فعل ماض، وفاعله مستتر فيه وجوباً، وعمراً مفعول به.

«و» عدا «عمرو» بالجر على أن عدا حرف جر، وعمرو مجروراً بعدا. «وحاشا بكراً وبكر» بالنصب والجر على وزن ما قبله.

باب
لا النافية للجنس*

اعلم أن لا تنصب النكرات، بغير تنوين إذا باشرت النكرة، ولم تتكرر لا نحو: لا رجل في الدار، فإن لم تباشرها، وجب الرفع.

ووجب تكرار لا نحو: لا في الدار رجل، ولا امرأة، وإن تكررت لا جاز إعمالها وإلغاؤها، وإن شئت قلت لا رجل في الدار ولا امرأة.

«اعلم» بكسر الهمزة، فعل أمر من علم يعلم.

«أن لا تنصب النكرات» وجوباً لفظاً أو محلاً، «بغير تنوين إذا باشرت» لا. «النكرة» بأن لم يفصل بينهما فاصل. «ولم تتكرر لا» فتنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو: لا غلام سفر حاضر.

وتنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها، «نحو لا رجل في الدار» فلا حرف نفي، ورجل اسمها مبني معها على الفتح، وموضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها، وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلاً، ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف. وينسب إلى سيبويه، هذا وإن باشرت لا النكرة. «فإن لم تباشرها» بأن فصل بينهما بفاصل، أو دخلت، لا على معرفة. «وجب الرفع» على الابتداء. «وجب»[1] عند غير المبرد[2] وابن كيسان[3].

---

* ينظر هذا الموضوع: الكتاب ٢/٢٧٤، المقتضب ٤/٣٥٧، المقتصد ٢/٧٩٩، شرح جمل الزجاجي ٢/٢٦٩، مغني اللبيب ١/١٩٤، علل النحو للوراق (صـ٥٥٢ بتحقيقي).

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ٢٩٥، الإيضاح العضدي ١/٢٤٨.

(٢) المبرد، إمام النحو، أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، الأزدي - البصري، النحوي، الإخباري.

قال عنه الذهبي: كان إماماً، علامة، جميلاً، وسيماً، فصحياً، مفوهاً، موثقاً، صاحب نوادر وطرف. كان آية في النحو. مات المبرد في أول سنة ٢٨٦هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٣/٥٧٦ ت ٢٩٩، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠، وأنباه الرواة ٣/٢٤١.

الوافي بالوفيات ٥/٢١٦، النجوم الزاهرة ٣/١١٧، وبغية الوعاة ١/٢٦٩.

(٣) ابن كيسان المعمر، الثقة، النحوي، أبو محمد الحسن بن محمد بن أحمد بن كيسان =

«تكرار لا نحو لا في الدار رجل ولا امرأة» ونحو: لا زيد في الدار، ولا عمرو. «وإن تكررت لا» مع مباشرة النكرة. «جاز إعمالها وإلغاؤها فإن شئت قلت» على الإعمال. «لا رجل في الدار ولا امرأة» بفتح رجل، ورفع امرأة، أو فتحها ونصبها. «وإن شئت قلت» على الإلغاء.

«لا رجل في الدار ولا امرأة» برفع رجل. ورفع امرأة أو فتحها.

والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى. واثنان مع رفعها، وتوجيه كل منها في المطولات.

=

الحربي. توفي في شوال سنة ٣٥٨ هـ، وثقه بعض الأئمة.

ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/١٣٦ ت ٩٣، تاريخ بغداد ٧/٤٢٢، أنباء الرواة ١/ ٣١٩ شذرات الذهب ٣/٢٧، النجوم الزاهرة ٤/٢٨.

باب
المُنادى *

المُـنادَى خَمسةُ أنواعٍ: المُفردُ العَلَمُ، والنّكِرةُ، والنّكِرةُ غَيرُ المقصودة، والمضافُ، والمشبهُ بالمُضافِ فأمّا المُفرَدُ العَلَمُ والنّكِرةُ المقصُودَةُ، فيُبنَيانِ عَلي الضّمِ مِن غيرِ تَنوينٍ، نحو: يا زيد ، و يا رجل والثلاثة الباقية منصوبة لا غير.

«باب المنادى» بفتح الدال.

«المنادى» هو المطلوب إقباله بيا، أو إحدى أخواتها.

وهو: «خمسة أنواع: المفرد العلم» والمراد بالمفرد هنا، وفي باب لا السابق: ما ليس مضافاً، ولا شبيها به. «والنكرة المقصودة» بالنداء دون غيرها. «والنكرة غير المقصودة» بالذات. وإنما المقصود واحد من أفرادها. «والمضاف» إلى غيره. «والمشبه بالمضاف» وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

« فأما المفرد العلم، والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير التنوين» في حالة الاختبار فمثال المفرد العلم، «نحو يا زيد» و مثال النكرة المقصودة نحو: «يا رجل» لمعين هذا، إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة. فإن كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها. يقولون: يا رجلاً كريما أقبل. ومنه الحديث: «يا عظيما يُرجى لكل عظيم»، نقله ابن المبارك عن الفراء، وأقره عليه.

«والثلاثة الباقية» التي هي النكرة المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف. «منصوبة» وجوباً. «لا غير» أي لا يجوز فيها غير النصب.

---

* ينظر هذا الموضوع في:
الكتاب ١٨٢/٢، المقتضب (٢٠٢/٤) هذا باب النداء، المقتصد ٧٥٣/٢، شرح جمل الزجاجي ٨٢/٢، شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٧،خزانة الأدب ٦٦/١٢، علل النحو ص ٤٦٢.

مثال النكرة غير المقصودة. قول الواعظ. يا غافلاً والموت يطلبه. إذ لم يقصد غافلاً بعينه، ومثال المضاف نحو: يا عبد الله، ومثال المشبه بالمشبه نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك.

باب
المفعول من أجله

وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل

نحو قولك: قام زيد إجلالا لعمرو

وقصدتك ابتغاء معروفك.

«باب المفعول من أجله»، ويسمى المفعول له، والمفعول لأجله، «وهو الاسم» المصدر، «المنصوب الذي يذكر» علةً، و «بياناً لسبب وقوع الفعل» الصادر من فاعله، «نحو قولك: قام زيد إجلالا لعمرو»، فإجلالا مصدر منصوب ذُكر علةً، وسبباً لوقوع الفعل الصادر من زيد. فإن سبب قيام زيد لعمرو هو إجلاله وتعظيمه.

وإعرابه، قام: فعل وزيد فاعل. وإجلالا: مفعول لأجله. ولعمرو: جار ومجرور متعلق بإجلالا.

«وقصدتك ابتغاء معروفك» فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة البيان سبب القصد، وإعرابه، قصدتك: فعل وفاعل ومفعول، وابتغاء: مفعول لأجله، ومعروفك: مضاف إليه ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

باب
المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنصوب، الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل.

«المفعول معه هو الاسم المنصوب» بعد واو المعية، «الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل» أي المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل. «نحو قولك: جاء الأمير والجيش» فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الأمير في المجيء

«واستوى الماء والخشبة» فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء، ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو، قد يجوز عطفه على ما قبله، كالجيش، وقد لا يجوز كالخشبة.

«وأما خبر كان وأخواتها» نحو: كان زيداً قائماً، «واسم إن وأخواتها» نحو: إن زيداً قائم، «فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات» استطراداً عقب باب المبتدأ والخبر. فلا حاجة إلى إعادتهما، «وكذلك التوابع» المنصوبة «قد تقدمت هناك» في أبواب أربعة عقب النواسخ، ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا.

ومثاله في النعت: رأيت زيداً العاقل، وفي العطف: رأيت زيداً وعمراً، وفي التوكيد: رأيت زيداً نفسه، وفي البدل: رأيت زيداً أخاك، وما أشبه ذلك.

باب
مخفوضات الأسماء

المخفوضات ثلاثة:

أ ـ مخفوض بالجر. **ب ـ مخفوض بالإضافة.**

جـ ـ وتابع للمخفوض.

فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورب، والباء، والكاف واللام، وحروف القسم وهي، الواو، والباء، والتاء وبواو رُبَّ و بمذ ومنذ، وأما ما يخفض بالإضافة، فنحو قولك: غلام زيد.

وهو على قسمين:

أ ـ ما يقدر باللام، نحو: غلام زيد.

ب ـ وما يقدر بمن، نحو: ثوب خز، وباب ساج، وخاتم حديد، وما أشبه ذلك.

قال مؤلفه:

«باب مخفوضات الأسماء» بإضافة باب إلى المخفوضات، وإضافتها إلى الأسماء لبيان الواقع. وهي خاتمة الكتاب

«أ – مخفوض بالحرف» نحو بزيد. «ب» مخفوض بالإضافة.

نحو: غلام زيد.

وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الأخفش والسهيلي، وهو ضعيف، وهو مراد المصنف بقوله: «وتابع للمخفوض» نحو: يزيد الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة[1].

---

(١) قال تعالى: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ :
الباء في "بسم" متعلقة بمحذوف: فعند البصريين المحذوف مبتدأ، والجار والمجرور خبره. والتقدير: ابتدائي بسم الله، أي كائن باسم الله، فالباء متعلقة بالكون والاستقرار.
وقال الكوفيون: المحذوف فعل تقديره ابتدأت، أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصب بالمحذوف، الرحمن الرحيم: صنفان مشتقان من الرحمة، والرَّحْمن من أبنية المبالغة، وجرهما على الصفة، والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف، ويجوز =

فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض «بمن» وهي أم حروف الخفض،نحو: من البصرة، «وإلى» نحو إلى الكوفة، «وعن» نحو عن يزيد «وعلى» نحو على السطح «وفي» نحو في المصحف.

«ورُبَّ» بضم الراء، نحو رب رجل كريم، «والباء» نحو: بالمنديل. «والكاف» نحو: كالأسد، «واللام» نحو: لبلد.

«و» ما يخفض «حروف القسم» أي اليمين، «وهي الواو والباء والتاء» نحو: واللهِ، وباللهِ، وتالله «و بواو رُبَّ» نحو: وليل[1] أي ورُبَّ ليل «و بمذ ومنذ» نحو: مذ يوم الخميس، ومنذ يوم الجمعة.

«وأما ما يخفض بالإضافة فنحو قولك غلام زيد» فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، «وهو» أي المخفوض بالإضافة، «على قسمين» الأوّل «ما يقدر باللام» الدالة على الملك[2]، «نحو: غلام زيد»[3] أو الاختصاص

=

نصبهما على إضمار أعني، ورفعهما على تقدير هو، [التبيان للعكبري في إعراب القرآن (١/٣، ٤)].

(١) في قول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله علىَّ بأنواع الهموم ليبتلي

(٢) قال الوراق -رحمه الله- المتوفى سنة ٣٨١هـ في كتابه علل النحو صـ(٢٨٩) بتحقيقي: فإن قال قائل: ما الفائدة في حذف اللام ومن؟ قيل له: الفائدة في ذلك أنك إذا قلت: جاءني غلام لزيد فإنما تخبر أنَّ واحداً من غلمان زيد جاءك، وليس معروفاً بعينه، فإذا أرادوا غلاماً بعينه حذفوا اللام، ووصلوا بين الغلام وزيد، وجعلوا هذا الاتصال من جهة اللفظ دلالة على اختصاصه من سائر غلمانه.

فإذا قلت: جاءني غلام زيد، فمعناه: جاءني الغلام المعروف لزيد وأما قولهم: ثوب خز، فإنما حذفت من تخفيفاً.

(٣) قال المبرد في المقتضب (١٤٣/٤): "وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد. كقولك: مال لزيد، وكما تقول: هذا أخو لزيد، وجار لزيد، وصاحب له، فهذا بمنزلة قولك جاره، وصاحبه، فلا فصل بينهما إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأوّل

=

نحو: باب الدار «و» القسم الثاني، «ما يقدر بمن» الدالة على بيان الجنس، «نحو: ثوب خز[١]، وباب ساج[٢]، وخاتم حديد» أي: ثوب من خز، وباب من ساج، وخاتم من حديد، والخز نوع من الحرير، والساج نوع من الخشب. وزاد ابن مالك تبعاً لطائفة قسما ثالثاً وهو: ما يقُدَّر بفي الدالة على

=

معروف بالثاني من أجل الحائل.

وينظر: الأصول لابن السراج ٢/٥، الإيضاح في علل النحو صـ ١٠٨ للزجاجي. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٦٨، علل النحو للوراق صـ ٢٨٨.

(١) قال الوراق في علل النحو (صـ ٢٠٦ بتحقيقي): إن الفعل يدل على مصدر وزمان، والزمان جزء من الفعل، فلما جازت إضافة البعض إلى الكل، جازت إضافة الزمان إلى الفعل كما يجوز أن تقول: ثوب خز، قلت، المعنى: ثوب من خز، فحذف حرف الجر، وناب الاسم منابه.

وقال في موضع ثان (صـ ٢٨٨): فإن قال قائل: جاء في غلام زيد، فالأصل غلام لزيد، فزيد جر باللام، وإذا حذفت اللام قام الغلام مقامها، فيبقى جر زيد على ما كان عليه، إذ كان قد قام ما يخفضه شيء وهو الغلام، وكذلك: إذا قلت: ثوب خز، فالأصل: ثوب من خز، فلما حذفت مِنْ قام الثوب مقامها.

(٢) وقال ابن السراج في الأصول (٢/٥) المضاف بمعنى (مِنْ) وذلك قولك: هذا باب ساج، وثوب خز، وكساء صوف، وماء بحر، بمعنى: هذا باب من ساج، وكساء من صوف، وقال أبو القاسم الزجاجي في كتاب الإيضاح في علل النحو (صـ١٠٨) باب: ذكر علة امتناع الأفعال من الخفض، وإضافة الشيء إلى جنسه كقولك: هذا ثوب خز، وخاتم حديد، وباب ساج، وما أشبه ذلك.

وانظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (١/٤٦٨) باب: حروف الخفض، إذ قال فيه: الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء: حروف الجر، والإضافة، والاتباع، وحروف الخفض.

الإضافة: على ما تبين في بابها لا تكون إلا معنى اللام نحو: غلام زيد، تريد غلاماً لزيد، وعلى معنى من نحو: ثوب خز، المعنى ثوب من خز، فحذف حرف الجر، وناب الاسم منابه، فخفض كما كان الحرف يخفض، فالخفض في الأصل إنما هو بحرف الخفض، فينبغي أن يقدم الكلام على حروف الإضافة.

ينظر: المقتضب (٤/٢٤) هذا باب الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً، نحو حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب.

الظرفية نحو:

﴿ مَكْرُ ٱلَّيۡلِ ﴾ [سبأ: آية ٣٣]، ﴿ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، «وما أشبه ذلك».

من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاث، وأما تابع المخفوض فقد تقدم في المرفوعات فليراجع جميع ذلك. وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة.

وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح

بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة سنة ٨٨٧ من الهجرة الشريفة النبوية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم

وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين

والحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

ŠARḤ AL-MUQADDIMAH AL-ᵓĀJURRŪMIYAH

FĪ UṢŪL ᶜILM AL-ᶜARABIYAH

The explanation of the ᵓĀjurrūmiyah

(A book in Syntax)

by

Aš-Šayḫ Ḫālid Ben ᶜAbdullah Al-ᵓAzhari

Edited by

Maḥmūd Naṣṣār

DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH
Beirut-Lebanon